العَلاقات اليمنية الصينية

(١٩٥٦ - ١٩٦٢م)

الدكتور : حمادة وهبة مسعد أحمد غنا
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب - جامعة سوهاج

مقدمة

العَلَاقات العربية الصينية ضاربة فى جذور التاريخ، وقدَ أَوْلَتْ جمهورية الصين الشعبية المنطقة العربية اهتماماً كبيراً منذ عام 1955 وحتى الآن؛ باعتبار المنطقة امتداداُ استراتيجياً للمناطق المحيطة بها. وكانت المملكة المتوكلية اليمنية فى منتصف خمسينيات القرن العشرين منطقة الفرص الإستراتيجية التي يمكن لبكين اقتناص المبادرة فيها من المعسكر الغربي الرأسمالي. ومن هذا المنطلق، تحاول الدراسة رَصْد العلاقات اليمنية الصينية وتَتَبُّعها وتحليلها.

وتتناول الدراسة "العلاقات اليمنية الصينية (1956 – 1962)" من خلال عدة محاور: أولاً: العلاقات الدبلوماسية والسياسية، ثانياً: العلاقات الاقتصادية، ثالثاً: العلاقات الثقافية ، رابعاً: العلاقات العسكرية، خامساً: الموقف الإقليمي والدولي

وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات، منها: ما الأهداف الحقيقية وراء التقارب الصيني اليمني؟ ما الأدوات والوسائل التى استخدمتها بكين لتطوير علاقاتها مع صنعاء؟ وهل كان للصين مواقف واضحة تجاه القضايا اليمنية التى ظهرت خلال فترة الدراسة؟، وهل حاولت الصين الشيوعية نَشْر الفكر الشيوعى فى ربوع اليمن، وما موقف حكومة الإمام أحمد تجاه ذلك النشاط؟، كما تهدف الدراسة إلى رَصْد وتتبع المواقف الإقليمية والدولية، تجاه تلك العلاقات، وهل تأثرت تلك العلاقات بتدهور العلاقات بين بكين والقاهرة؟.

أما عن أهم الدراسات السابقة فهناك دراسة للباحث هاشم بهبهاني بعنوان "سياسة الصين الخارجية فى العالم العربي (1955 – 1975)"، ترجمة سامي مسلم، وصدرت عن مؤسسة الأبحاث ببيروت فى عام 1984، وهذه الدراسة لم تتعرض بشكل مباشر أو غير مباشر للعلاقات اليمنية الصينية، ولا حتى فى إشارات عابرة، إلا فى ملاحق الدراسة بذكر بعض البعثات بين بكين وصنعاء، والدراسة تقع فى ثمانية فصول، حملت العناوين التالية: "الصين والعالم العربي"، و"العلاقات الصينية الفلسطينية (1955 – 1966) "، و"حرب حزيران 1967 ونتائجها فى حركة

المقاومة الفلسطينية" ، و"أيلول الأسود ونتائجه"، و"نقطة الانعطاف فى العلاقات الصينية الفلسطينية" ، و"موجز تاريخ الحركة الوطنية فى عمان" ، و"موقف الصين من الحرب العمانية، وتورطها فيها وانسحابها منها"، وأخيراً "الصين والكويت ".

وقد اعتمدت دراسة العلاقات اليمنية الصينية (1956 – 1962)" بدرجة رئيسة على الوثائق المصرية، المتمثلة في وثائق وزارة الخارجية المصرية المودعة بدار الوثائق القومية المصرية، ووثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office وتم اختصارها إلى .F.O ، وأيضا الوثائق الأمريكية Foreign Relations of the United States, إلى جانب الاستعانة بأعداد كبيرة من جريدة فتاة الجزيرة التي كانت تصدر في عدن، بالإضافة أيضًا إلى عدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية المختلفة.

أولا العلاقات الدبلوماسية والسياسية :

كانت العَلَاقات بين جمهورية الصين الشعبية ومنطقة الشرق الأوسط –ومنها المنطقة العربية– محدودة للغاية[1] خلال الفترة (1949 – 1955م)، حيث رّكزت بكين خلالها على تعزيز سلطتها الخاصة وتأسيس جمهوريتها، كما ركزت فى سياستها الخارجية على منطقة جنوب شرق آسيا، وخلال تلك الفترة كانت دول المنطقة العربية

(1) تعود العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية إلى عام 1936 اثناء العهد الجمهوري ، فقد بدأت العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والعربية السعودية فى عام 1927 ، وزار الأمير فيصل بن سعود موسكو فى مايو عام 1932، ومن خلال العلاقات مع موسكو جرت محاولة إقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية الصين والعالم العربي؛ فعينت بكين أول قنصل لها فى جدة عام 1939 ، وتبع ذلك إقامة علاقات مع بعض الدول العربية، فقد تم توقيع اتفاقية الصداقة الصينية العراقية فى 16 مارس 1942، واستقبلت مصر أول وزير صيني معتمد فى 7 سبتمبر 1943، وعندما تم تأسيس جمهورية الصين الشعبية فى عام 1949 اعترفت جميع الدول العربية بجمهورية الصين (تايوان)، تاركة بكين فى وضع لا تحسد عليه. انظر؛ هاشم بهبهاني: سياسة الصين الخارجية فى العالم العربي (1955 – 1975)، ترجمة سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث، بيروت، 1984، ص 10.

تقيم علاقات جيدة مع الصين الوطنية، وتعدها الممثل الشرعى للصين فى الأمم المتحدة[1].

وقد كانت القاهرة الطريق التى نفذت من خلاله بكين إلى المنطقة العربية، فمع مستهل عام 1953م بدأت مصر والصين الشعبية إعادة النظر فى علاقاتهما، ولعب السفير الهندى فى القاهرة بانيكار k. M. Panikkar [2] دورًا كبيرًا فى ذلك؛ فحاول إقناع العواصم العربية المعتمد لديها إعادة تقييم علاقاتها مع بكين. ورأت الأخيرة أن العلاقات التجارية قد تكون وسيلة فعالة لإقامة علاقات طبيعية مع القاهرة؛ فشرعت فى عَقْد اتفاقيات مع الهيئات الصناعية والتجارية المصرية، حيث طلبت فى يناير 1953 شراء مليون قنطار من القطن المصرى[3].

([1]) Dawn Celeste Murphy: Rising Revisionist?, China's Relations with the Middle East and Sub-Saharan Africa in the post-Cold War Era, Columbia University, 2012, p. 64 .

([2]) كافالام مادافا بانيكار Kavalam Madhava Panikkar (1894 – 1963) روائي، وصحفي، ومؤرخ، ودبلوماسي هندي، ولد في ترافانكور، وتلقى تعليمه في مدراس وجامعة أكسفورد، وعمل كأستاذ في جامعة كلكتا، وأصبح رئيس تحرير صحيفة هندوستان تايمز في عام 1925، وبعد استقلال الهند مثل بلاده في دورة عام 1947م بالجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي عام 1948، تم تعيينه سفيرًا للهند إلى الصين، ثم أصبح سفيرًا لبلاده إلى مصر في عام 1952، ومن أشهر كتبه "أسيا والسيطرة الغربية".

Susan Lewandowski, (February 1979),"Review: An Autobiography, by K. M. Panikkar, K. Krishnamurthy", The Journal of Asian Studies 38 (2), p. 396–397.

([3]) Dawn Celeste Murphy: Op. Cit, p. 65 , 66 .

وقد شهد المؤتمر الأفروأسيوى Afro-Asian Conference – الذى عقد فى باندونج[1] Bandung بأندونيسيا- خلال (18 – 24) أبريل عام 1955 نقطة تحوُّل فى العلاقات بين الصين الشعبية والمنطقة العربية حيث أعطى المؤتمر نقطة البداية للاتصال السياسى بينهما[2]. وقد تمثل ذلك فى تودد الحكومة الصينية لبلدان العالم الثالث –ومن ضمنها منطقة شبة الجزيرة العربية–، إذ أكد وزير خارجيتها ورئيس وفدها إلى المؤتمر "شو ان لاى" Zhou Enlai[3] أن "بلاده جزء منهم، وأن عليهم جميعًا التعاون فيما بينهم والتخلص من كل الشكوك والمخاوف التى ربما ساورتهم من بعضهم فى الماضي"[4]. كما أكد على تأييد بلاده لنضال الشعب العربي من أجل

(1) حضر مؤتمر باندونج وفود 29 دولة أفريقية وآسيوية، واستمر لمدة ستة أيام، وكان النواةَ الأولى لنشأة حركة عدم الانحياز. وشارك فيه الرئيس عبد الناصر بالإضافة إلى رئيس وزراء الهند نهرو وجوزيف تيتو رئيس يوغسلافيا . أما الدول المشاركة: بورما وسيلان والهند وإندونيسيا وباكستان وأفغانستان وكمبوديا والصين ومصر وإثيوبيا وساحل الذهب (غانا اليوم) وإيران والعراق واليابان والأردن ولاوس ولبنان وليبريا وليبيا والنيبال والفلبين والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتايلاند وتركيا وفيتنام وفيتنام الجنوبية واليمن. وقد تبنى المؤتمر مجموعة من القرارات لصالح القضايا العربية وضد الاستعمار. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، جـ 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 490.

(2) Dawn Celeste Murphy: Op. Cit., p. 65 .

(3) شو ان لاى (5 مارس 1898 – 8 يناير 1976) أول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية، تقلد مهام منصبه بدءًا من أكتوبر 1949 حتى وفاته في يناير 1976. عمل شو في ظل حكم ماو تسى تونج (Mao Zedong) كما قام بدور فعال في تعزيز سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة وتشكيل السياسة الخارجية وتنمية الاقتصاد الصيني. عبد الوهاب الكيالي وآخرون: المرجع السابق، ص 497، 498.

(4) هاشم بهبهاني: المرجع السابق، ص 12.

الاستقلال الوطني، وقد اتصل بالعديد من الوفود العربية، ومنها الوفد اليمني، حيث أيد مطالبه بتحرير الجنوب اليمني من الاحتلال البريطاني[1].

وفى أعقاب مؤتمر باندونج، كثفت الصين من نشاطها لإقامة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية مع الدول العربية، فقد دخلت المنطقة ضمن أولويات السياسة الخارجية الصينية؛ فازداد التقارب المصري الصيني، وأضحت العلاقة بينهما تقوم على مبادئ باندونج، وكان لهذا التقارب صدى طيب لدى الاتحاد السوفيتي الذى شعر بنجاح حليفته الأولى فى التقرب من الدول العربية وخاصة مصر، فى حين أثار ذلك قلق وترقب الدوائر الغربية، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد لعبت بكين دورًا مهمًا فى إنجاح صفقة الأسلحة التشيكية إلى مصر، والتي رأت فيها خدمة جليلة لمصر، وأيضا لكونها صفعة قوية للغرب بإدخال النفوذ الشيوعى إلى تلك المنطقة التى تقع فى نطاق سيطرته". وتتويجًا لهذا أصدر مجلس الوزراء المصري فى السادس والعشرين من مايو 1956 قراراً تاريخياً بالاعتراف بالصين الشعبية، وسَحْب الاعتراف بحكومة الصين الوطنية، لتصبح مصر الدولة الثالثة والعشرين المعترفة بالصين الشعبية[2].

مهد التحسن الذى طرأ على العلاقات المصرية مع دول الكتلة الشرقية، ومنها الصين الشعبية، لإقامة علاقات مختلفة مع دول شبه الجزيرة العربية؛ ففى المجال الثقافى نجحت بكين عام 1955 فى إقناع المملكة العربية السعودية بقبول الحجاج

(1) Reinhard Schulze: A Modern history of the Islamic world, I. B. Tauris, London, 2002, p. 158.

(2) زينب عيسى عبد الرحمن: العلاقات المصرية الصينية (1956 – 1970)، تاريخ المصريين، عدد 290، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2011 ، ص ص 40– 42.

الصينيين[1] لأول مرة منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949، كما أرسلت عدة وفود ثقافية إلى العراق والمملكة العربية السعودية[2].

أما عن العلاقات الصينية اليمنية فقد تم دعمها بشكل كبير من قبل الاتحاد السوفيتي، الذي نجح خلال تلك الفترة فى إقامة علاقات جيدة معها[3]، فقد كانت صنعاء فى منتصف خمسينيات القرن العشرين منطقة الفرص الإستراتيجية التى يمكن للمعسكر الاشتراكي اقتناص المبادرة فيها من المعسكر الغربي الرأسمالي، ولذلك تعاونت بكين مع موسكو فى استغلال المشاعر المعادية للغرب هناك، لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والدعم السياسي للنظام الإمامى[4].

(1) وصلت أول بعثة صينية إلى أراضي المملكة العربية السعودية فى عام 1955، والملاحظ أن الرياض كانت قد رفضت قبول دخول الحجاج الصينيين لأراضيها فى عام 1953 لأنهم قادمون من دولة شيوعية، وقد أثار ذلك شو ان لاى خلال مؤتمر باندونج أثناء لقائه مع الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير خارجية المملكة، حيث وافق الأخير علي أن تسمح بلاده لمسلمي الصين الشعبية بالحج كل عام. فهمي هويدي: الإسلام في الصين، عدد 43 ، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص 113.

(2) Bin Hu Waidin, Mohamed Mousa Mohamed: China's Relations with Arabian and the Gulf (1949 – 1999) , p. 98

(3) تعود العلاقات اليمنية السوفيتية إلى عام 1928م عندما عقدت الحكومة اليمنية معاهدة الود والصداقة مع الاتحاد السوفيتى لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، وقد تم تجديد تلك المعاهدة فى يونيو 1956م، عندما زار البدر – ولي العهد – الاتحاد السوفيتي فى الفترة من (11 يونيو – 25 يونيو 1956)؛ لمزيد من التفاصيل انظر: دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة 1343، ملف 102/ 139/ 24 جـ 1، تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل الوزارة ، فى 16يونيو 1957 .

(4) Bin Hu Waidin, Mohamed Mousa Mohamed: Op. Cit., p. 98

وعلي الرغم من اشتراك اليمن فى مؤتمر باندونج –الهادف إلى تحقيق التعاون بين الدول الآسيوية والإفريقية تعاونا وثيقا فى الميدان السياسي والاقتصادي والثقافي – فإنَّ سياسة العزلة التى انتهجتها منذ عهد الإمام يحيى[1](1914– 1948) كانت تمثل خللاً فى تطبيق توصيات المؤتمر، ومع اشتعال الحرب الباردة وانتقالها إلى منطقة الشرق الأوسط، كان من الصعب على صنعاء الحافظ على تلك السياسة؛ فانتهج الإمام أحمد[2] (1948 – 1962) سياسة جديدة تقوم على كَسْر مبدأ العزلة وإقامة علاقات متوازنة مع المعسكرين الغربي والشرقي، ولقد بدأت ملامح ذلك التغيير فى السياسة اليمنية عقب توثيق العلاقات بين القاهرة وصنعاء فى عام 1954م، ووضحت بصورة كبيرة، عندما انضم الإمام أحمد إلى جمال عبد الناصر والملك سعود، فى معركة حلف بغداد، حيث وقع ميثاق جدة فى 21 ابريل 1956م[3].

(1) الإمام يحيى بن حميد الدين (يونيو 1869 – 17 فبراير 1948) هو إمام اليمن منذ عام 1904م و حتى عام 1948 وهو الإمام المتوكل على الله يحيى بن الإمام المنصور بالله محمد حميد الدين ، وهو مؤسس المملكة المتوكلية اليمنية. وقد اغتيل في محاولة انقلاب فاشلة عام 1948. السيد مصطفي سالم: تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيي)، ط 2، دار القومية للطباعة، القاهرة، 1971، ص ص 65 – 67 .

(2) وُلِد الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين فى 4 يونيو 1895، وعقب اغتيال والده على يد الأحرار اليمنيين فى عام 1948 قام بقيادة القبائل اليمنية – حاشد وبكيل – واقتحم صنعاء وتخلص من قادة الانقلاب، وتولى حكم اليمن حتى وفاته فى عام 1962، وقد قامت ضده العديد من الحركات الانقلابية، مثل انقلاب مارس 1955، ومحاولة اغتياله عام 1961. لمزيد من التفاصيل انظر أحمد عبيد بن دغر: اليمن تحت حكم الإمام احمد (1948 – 1962)، القاهرة، مكتبة مدبولى ، 2005، ص ص 263 – 272.

(3) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد, محفظة 814 ، ملف 1/1/1، تقرير من المفوضية المصرية ببودابست بشأن ميثاق جدة، 25 أكتوبر 1956.

وفى هذا الإطار سعت الصين الشعبية لإقامة علاقات مع اليمن، وشجعها على ذلك أن الأمير محمد البدر بن أحمد حميد الدين[1] –ولي عهد اليمن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني– أدلى بحديث لجريدة "الأهرام" المصرية في الخامس من يونيو 1955[2]، قال فيه: "ليس هناك ما يمنع اعترافنا بجمهورية الصين الشعبية"؛ فاهتم "شو ان لاي" بذلك التصريح، وطلب من الجهات المعنية دراسة الوضع دراسة دقيقة، وعليه قرر استكشاف إمكانية إقامة العلاقات الدبلوماسية مع اليمن[3].

وفى يونيو 1956 خرج محمد البدر –ولىّ عهد اليمن– فى رحلة إلى دول المعسكر الاشتراكي شملت كل من الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا، أسفرت عن الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع تلك الدول، وعن إمداد المعسكر الشرقي لليمن بالأسلحة[4]. وأثناء وجود البدر فى موسكو أوعزت الخارجية الصينية إلى تشن تشو كونج Chen Chia Kong، مستشار السفارة الصينية فى

(1) محمد بن أحمد بن يحيى حميد الدين الملقب بالبدر أخر الأئمة باليمن ولد في مدينة حجة عام 1929، عينه والده محافظاً للواء الحديدة عام 1949، وعقب انقلاب 1955 أصبح وزيراً للدفاع فولياً للعهد، أرسله والده منذ عام 1956 في مهمات وسفارات خارجية كانت أهمها زيارته لموسكو وبكين، وبعد وفاة والده أصبح إماماً لليمن، إلا انه أطيح بحكمه بعد أسبوع من توليه بثورة 26 سبتمبر1962، وتوفى فى 6 أغسطس1996؛ لمزيد من التفاصيل انظر أحمد جابر عفيف: الموسوعة اليمنية، جـ1، مؤسسة العفيف، صنعاء, 2002، ص 481.

(2) جريدة الأهرام المصرية : عدد 26160 ، 5 يونيو 1955 .

(3) http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-07/28/content_631562.htm

(4) Middle East Record, Vol. 1, 1960

موسكو بزيارة الأمير البدر والإعراب له عن رغبة حكومته فى إقامة علاقات ودية مع اليمن عن طريق بعثتها فى القاهرة، وقد وعد الأمير "بأن بلاده ستنظر فى الاقتراح بعد اطلاع الإمام عليه"، ولم يتأخر الرد اليمنى طويلاً، ففى 21 أغسطس 1956 سَلَّم القاضي محمد العمرى –نائب وزير الخارجية اليمنى– السفير الصيني تشن جياكانج[1] Chen Jiakang فى القاهرة رسالةً جاء فيها: "بأن الإمام أحمد وحكومته قَررا الاعتراف بحكومة الصين بوصفها الحكومة الشرعية فى الصين"، وقدم العمري تهاني حكومته إلى الحكومة الصينية"، لانجازاتها فى الدفاع عن السلام العالمي والحرية"، وأعرب عن رغبته فى تعزيز التعاون وتوطيد العلاقات بين بلديهما.

أعرب السفير "تشن جياكانج" عن ترحيب بلاده بهذا القرار. وفي الثاني والعشرين من أغسطس 1956، بعث رئيس مجلس الدولة، وزير خارجية الصين "شو

(1) ولد تشن جياكانج في يناير 1913 في مقاطعة Guangji، محافظة Hubei وتوفي في 7 يوليو 1970. وشغل منصب نائب وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، أصبح عضوا في الحزب الشيوعي ديسمبر1935، وعمل عضوًا في اللجنة العسكرية في مقاطعة جيانجسو Jiangsu، ثم أصبح عضو لجنة الشئون الخارجية بمكتب الجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ونائب مدير مجموعة الشئون الخارجية فى شانغهاى، وأصبح المتحدث باسم الحزب فى شانغهاى، ثم أصبح مدير قسم الشئون الخارجية للجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي، وممثل الحزب الشيوعي الصيني فى الوفد الصيني إلى مؤتمر سان فرانسيسكو. وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، أصبح عضواً في اللجنة المركزية لعصبة الشبيبة الديمقراطية الجديدة ونائب المدير العام لدائرة الاتصال التابع له (1949-1950)، ثم خدم في وزارة الشئون الخارجية، وأصبح نائب المدير العام لإدارة الشئون الآسيوية (مارس 1950 – 1952)، ثم مدير عام (سبتمبر 1952 - يوليو 1955). وأصبح مساعد وزير الخارجية وبالتزامن المدير العام لإدارة الشؤون الآسيوية (يوليو 1955 - يوليو 1956)، وعين سفيراً في مصر ووزيراً لليمن في يوليو 1957، واستمر إلى أن أصبح نائب وزير الخارجية. انظر:
http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/ziliao_665539/wjrw_665549/lrfbzjbzzl_665553/t222806.shtml

ان لاي"، رسالة إلى وليّ عهد اليمن، أعرب فيها عن ترحيبه الحار بقرار اليمن الودي، واقترح خلالها إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين وتبادُل المبعوثين الدبلوماسيين، وبذلك كانت اليمن الدولة العربية الثالثة التى اعترفت بالصين الشعبية بعد مصر وسوريا. وقدَ مَّثلَ ذلك النشاط السياسي الأكثر أهمية للدبلوماسية الصينية فى منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية فى ذلك الوقت(1).

وفي الرابع والعشرين من سبتمبر عام 1956، جرت محادثات فى القاهرة بين الصين واليمن حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وأصدرت حكومتا البلدين بيانا مشتركا بإقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى الوزراء المفوضين، كما اتفق الجانبان على أن يباشر سفيرا البلدينِ لدى مصر، مهام القائم بالأعمال لدى الصين واليمن كل على حدة، وهكذا قررت بكين تولَّى السفير الصيني لدى مصر تشن جياكانج مهام القائم بالأعمال الصينية لدى اليمن(2).

وقد تعددت دوافع الاعتراف اليمنى بالصين الشعبية، ما بين السياسية والعسكرية والاقتصادية، تمثلت السياسية منها فى محاولة صنعاء الخروج من العزلة الدولية التى فرضها الإمام يحيى حميد الدين على الدولة منذ توليهِ السلطة، كما كانت صنعاء فى حاجة إلى الدعم الدولى لها ضد بريطانيا –التى ساءت معها العلاقات، خاصة مع انحياز الإمام أحمد إلى صف الدولة العربية المناهضة للأحلاف العسكرية الغربية فى المنطقة –، وذلك بكسب الأصوات على الساحة الدولية، وكذلك

(1) Bin Hu Waidin, Mohamed Mousa Mohamed: Op. Cit., p. 98

(2) http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-07/28/content_631562.htm

داخل الأمم المتحدة عند عَرْض قضية الاعتداءات البريطانية على الحدود اليمنية، وكذلك لاستعادة الجنوب اليمنى المحتل[1] .

أما الدوافع العسكرية فتمثلت فى محاولة تطوير الجيش اليمنى من ناحية التدريب والتسليح؛ فعقب عَقد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية فى عام 1955 مع الكتلة الشرقية، رأى الأمير محمد البدر هو الآخر إمكانية حصوله على الأسلحة من دول الكتلة الشرقية، خاصة مع رفض بريطانيا إمداد بلاده بما تحتاج إليه من سلاح لتطوير الجيش، وضَعْف المساعدات المصرية، ومنَ ثَّم حاول الحصول على السلاح من دول الكتلة الشرقية[2]، لتطوير الجيش اليمني الذى يعول عليه بدرجة كبيرة لحسم صراعه على العرش مع أعمامه.

كانت اليمن أيضا فى حاجة إلى المساعدات الاقتصادية، ومنَ ثَّم سعت للحصول عليها من كلا معسكري الحرب الباردة؛ فقدمت دول الكتلة الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عدداً كبيراً من المشروعات الاقتصادية لصنعاء خلال الفترة (1954 – 1962)[3]، ومنح الإمام أحمد أيضا عددا من الامتيازات للألمان الغربيين, كما طلب المساعدات الفنية من الأمم المتحدة[4]، وفى إطار حرصه

(1) Foreign Relations of the United States (F. R. U. S), (1955-1957) , Vol. XIII, p. 756 .

(2) جمال الدين الرمادي : الدول العربية ودورها السياسي فى العصر الحديث ، جـ 1 , القاهرة ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، د.ت ، ص 60.

(3) صادق عبدة على : الحركات السياسية والاجتماعية فى اليمن (1918- 1967) ، بيروت, مؤسسة دار الكتاب الحديث ،1992، ص 133، 134 .

(4) Robin Bidwell: The Two Yemens , Longman , 1976, P.125 .

على التوازن الدولي أقام علاقات جيدة أيضًا مع دول المعسكر الشرقي[1]، خاصة بعد تجديده للمعاهدة السوفيتية اليمنية فى يونيو 1956, فعقد عدداً كبيراً من المعاهدات التجارية مع دول الكتلة الشرقية والصين[2].

أما عن دوافع الصين الشعبية لتطوير علاقاتها مع المملكة المتوكلية اليمنية، فترجع إلى دوافع عديدة: سياسية وعسكرية واقتصادية؛ وقد تمثلت السياسية منها فى رغبة بكين فى كَسْر سياج العزلة الدولية التى فرضتها عليها الولايات المتحدة، وكذلك محاولة بكين استعادة مقعد الصين فى الأمم المتحدة من الصين الوطنية، وأيضًا الحصول على الدعم الدولي داخل تلك المنظمة، من قِبَل أكبر عدد ممكن من الدول للتصويت فى صالحها أو الامتناع عن التصويت ضدها فى القضايا التى تعرض من قبل الكتلة الغربية، وبالفعل امتنعت اليمن عن التصويت ضد بكين فى أكثر من موقف[3].

وتمثلت الدوافع الاقتصادية في سَعْي الصين لحماية مصالحها الاقتصادية مع بلدان المنطقة العربية وخاصة الخليج العربي، فيما يتعلق بوارداتها من النفط؛ فعلى الرغم من تعزيز الصين لإنتاجها المحلي، فإن واردات النفط كانت تمثل، كما يشير باحثون صينيون، ستين بالمائة (60%) من حاجات الطاقة الصينية؛ ومنَ ثَّم أصبح

(1) Harold Ingrams,: The Yemen Imams Rulers and Revolutions, John Murray, London,1963 , P. 62 .

(2) دار الوثائق المصرية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة 1343, ملف 24/39/102حـ1, تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل وزارة الخارجية, 16 يونيو 1957 .

(3) Middle East Record, Vol. 1, 1960.

الاهتمام بأمن الطاقة ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية الصينية[1]، ولذلك مثلت مصادر الشرق الأوسط البترولية أهمية عظمى بالنسبة صانعي السياسات الاقتصادية الصينية، كلما تقدم التصنيع الصيني؛ فحتي ذلك الوقت لم تشر الاستكشافات البترولية إلى وجود حقول عظيمة فى الأراضي الصينية، ومن ثَم كانت الأخيرة تعتمد على النفط السوفيتي، بالتالى كان على بكين البحث عن مصادر أخرى للنفط بعيدا عن سيطرة موسكو، فقد تحتم الظروف اصطدام المصالح الصينية والسوفيتية[2]، ولما كانت منطقة الخليج العربي من أهم المناطق المنتجة للبترول، فقد دخلت فى أولويات القيادة الصينية، وكانت اليمن البوابة إلى تلك المنطقة.

وهناك أيضا دوافع عسكرية، فاليمن يقع في شبه الجزيرة العربية – بالقرب من المملكة العربية السعودية– حيث المشاريع العسكرية والاقتصادية الغربية واسعة النطاق[3]، ومنَ ثَّم كان إدخال النفوذ الشيوعى إلى تلك المنطقة يمثل صفعة قوية للغرب، كما كان من مصلحة الصين –كما يقول قادتها– "ألا تتخذ أراضى الدول العربية كقواعد عسكرية للمستعمرين الغربيين ليهددوا بها دول المعسكر الاشتراكي"، حيث كانت تلك المنطقة –فى نظرهم– تمثل " الباب الذى يفتح على القارة الأسيوية، فى حين تمثل الصين مؤخرة القارة[4].

وقد ساعد بكين فى تطوير علاقاتها مع المنطقة العربية، تَمَتُّعها بامتيازات أدبية عديدة منها: أنها تتمتع بقسط كبير من العطف عليها يتجاوز كثيرا شعور الود حيال

(1) محمد بن هويدن: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13 ، (شتاء 2007).

(2) والتر لاكور: الاتحاد السوفيتي فى الشرق الأوسط ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1959، ص 358 ، 359.

(3) FO. (371 / 127022) , Annual Reports From Taiz to F. O. , 29 Jan. 1957 .

(4) زينب عيسى عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 40.

الاتحاد السوفيتي؛ حيث كان الاعتقاد السائد –في ذلك الوقت– أن الصين كدولة آسيوية منزهة تمامًا عن التخطيط للتوسع الاستعماري، كما أن بُعْدها السحيق عن العالم العربى، يجعلها تبدو أقل خطرًا من غيرها من الدول الكبرى. يضاف إلى ذلك الاعتقاد العربي بأن نوع الحكم فى الصين أكثر ديمقراطية وشعبية من النظام السوفيتي؛ فالصحافة العربية لم تكن تهتم كثيرا بالأنباء الواردة عن إنشاء مجالس شعبية سوفيتية فى مختلف مناطق الريف الصيني، كما أن مضامين مثل هذه التدابير الصينية الهادفة إلى إقامة نظام حكم مماثل تماما للنظام السوفيتي، كانت تغيب عن الأذهان فى العالم العربى[1].

وهكذا امتلكت اليمن والصين دوافع عديدة لتطوير علاقاتهما على جميع الأصعدة، غير أن تلك العلاقات ظلت فى حالة من الترقب والجمود طوال الفترة منذ سبتمبر عام 1956م وحتى بداية عام 1958، وربما يعود ذلك إلى بطء الدبلوماسية اليمنية، وطبيعة النظام الإمامى الذى كان يجعل من الإمام محور الحياة والمحرك لكل شىء فى الدولة، حيث يهتم شخصيًّا بكل المسائل على اختلاف أهميتها، ويتخذ فيها القرارات بنفسه[2]. ربما يعود السبب الرئيس– فى رَأْى الباحث– إلى تأخُّر تطور تلك العلاقات إلى أن الحكومة المتوكلية لم تكن استنفدت بعد كل محاولاتها للتفاوض مع الغرب –بريطانيا والولايات المتحدة – بشأن الجنوب اليمني والمساعدات الاقتصادية؛ حيث كانت معاهدات الإمام مع الصين ودول الكتلة الشرقية، إحدى وسائله للضغط على الغرب. ومنَ ثَّم لم يتخذ خطوات جادة لتنفيذ تلك المعاهدات، إلا

(1) والتر لاكور: المرجع السابق ، ص 358 ، 359.

(2) دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة 1223، ملف 6/6/3 من دمشق ، عدد خاص من جريدة الجمهور السورية عن اليمن ، 2 يوليو 1957

بعد أن تأكد له فَشْل المفاوضات البريطانية اليمنية خلال زيارة البدر للندن(9 – 21) نوفمبر 1957[1].

ومع بداية عام 1958 اكتسبت العلاقات الصينية اليمنية دفعة قوية، عندما قام الأمير محمد البدر –ولىّ العهد اليمنى ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع – بزيارة بكين خلال الفترة (31 ديسمبر 1957 – 13 يناير 1958م) فى إطار جولته لعدد من دول المعسكر الشيوعى –شملت الاتحاد السوفيتي ورومانيا وبولندا ويوغسلافيا والصين الشعبية– حيث أصبح أول زعيم عربي يزور الصين[2].

وخلال الزيارة تم عقد عدة اجتماعات بين الوفد اليمني والمسئولين الصينيين، وعقب ذلك صدر بيان مشترك أشار إلى نجاح الزيارة، وأكد فيه الطرفان ضرورة تطوير العلاقات بين بلديهما، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لأيَّ من الدولتين، كما أكد دَعْمَ الحكومة الصينية لمطالب الحكومة اليمنية لاسترجاع أراضيها التى تحتلها بريطانيا فى الجنوب اليمنى[3].

وفى 12 يناير 1958 عُقِدت معاهدة يمنية صينية –عُدَّتْ أول معاهدة صداقة للصين الشعبية مع العالم العربى– ضمت اثنتي عشرة مادة، أكدت المحافظة على السلم والصداقة والتعايش السلمي بين البلدين، والعمل على أن تعود المعاهدة بالفائدة على البلدين، ومن خلال المعاهدة اتفق الطرفان على تبادل التمثيل الدبلوماسي، وأن

---

(1) دار الوثائق القومية : وثائق الخارجية المصرية ، محفظة 338 ، ملف 39 ، تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل وزارة الخارجية ، 24 سبتمبر 1958 .

(2) Yitzhak Shichor: The Middle East In China's Foreign Policy 1949–1977, Cambridge University Press, Cambridge, 1979, p. 84 .

(3) صلاح العقاد : المشرق العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1979، ص 544؛ وانظر أيضًا صادق عبده: المرجع السابق، ص 144.

يكون هناك تعاون اقتصادي وثقافي وعلمي، وأن تكون مدة المعاهدة عشر سنوات، تُجَدّد تلقائيًّا، إلا إذا رغب أحد الطرفين في الإلغاء أو التعديل.

وقد ألحقت بهذه المعاهدة أربع اتفاقيات يمنية صينية شملت الجوانب التجارية والعلمية والثقافية والفنية؛ ففى المجال التجاري نصت الاتفاقية على أن تكون مدتها خمس سنوات تصدر اليمن خلالها المنتجات الزراعية إلى الصين، وفى المقابل تقوم صنعاء باستيراد السيارات ومواد البناء والمواد الكيماوية من بكين. أما الاتفاقية الفنية فتعهدت الصين فيها بإرسال الفنيين والعمال الصينيين إلى اليمن ، وكذلك تدريب العمال اليمنيين فى المصانع الصينية وإكسابهم خبرة فى مجالات الطرق والمواصلات. كما تم الاتفاق على أن تقدم الصين قرضا لليمن بقيمة مليون فرنك سويسري بدون فائدة، تسددها الأخيرة خلال عشر سنوات، وتستخدم فى إنشاء طريق يصل بين الحديدة وصنعاء ماراً بمدينة تعز، كما تم الاتفاق على إنشاء مصانع للمنسوجات والأسماك المجففة والسكر والزجاج[1].

ويُلَاحظ أن البدر في مباحثاته مع «شوان لاي» –رئيس وزراء الصين– كان حذراً، حيث نظر بعين الشك إلى المسئولين الصينيين، ربما بسبب خلافاتهم مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية، كما كان نابعًا أيضًا من طبيعة النظام الإمامى، فقد كان عليه استشارة والده في كل صغيرة وكبيرة، قبل الاتفاق عليها مع حكومة بكين، وعَلَّقَ الأمير على ما شاهده خلال زيارته للصين "بأنها تقدمت كثيراً، ولكن مجال الحرية فيها ضعيف جدّاً"[2].

(1) عبد الله فارع عبده العزعزى: اليمن من الإمامة إلى الجمهورية ، المنتدى الجامعى للنشر والتوزيع، صنعاء، 2001 ، ص 131 ، 132؛ انظر أيضا صلاح العقاد: المرجع السابق ، ص 544.

(2) جريدة الجمهورية اليمنية: عدد 14213، 30 سبتمبر 2008 .

وفى 16 أبريل 1958م وصل إلى تعز "تشن شيا كانج" – سفير جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة– لتقديم أوراق اعتماده إلى الإمامُ أحمد ، وكان يصطحب معه وفدًا مكونًا من ثلاثة عشر عضوا –منهم ثلاثة أطباء لفحص الإمام، والمستشار السياسي للصين فى القاهرة، وخبيرٌ للطرق–، وقد ظل السفير بـ"تعز" أسبوعًا حتى قدَّم أوراق اعتماده كوزير مفوض ومندوب فوق العادة لجمهورية الصين الشعبية فى اليمن، وخلال اللقاء أكد السفير للإمام استعداد بلاده لخدمة اليمن فى جميع المجالات[1]. والتقى الأمير البدر بالسفير والوفد المصاحب له فى صنعاء 27 أبريل 1958م، حيث أكد للأمير دعم بلاده الكامل له فى خلافة والده على عرش اليمن، ضد طموحات باقى أفراد الأسرة المتوكلية، وأن بلاده تدعم صنعاء سياسيًا واقتصاديًا[2].

وعلى الرغم من أن الحكومة الصينية قررت تولَّى السفير الصيني لدى مصر "تشن شيا كانج" مهام القائم بالأعمال الصينية لدى اليمن؛ فإنها عينت مساعدا له داخل الأراضي اليمنية هو "اليتشن فن" –الذي تولى بعد ذلك منصب أول سفير لدى حكومة اليمن الديمقراطية بعد الاستقلال–، وقد لعب دوراً كبيرا في نجاح العلاقات اليمنية الصينية في عهد الإمام، حيث لعب دوراً مهماً في تقديم المساعدات المادية والفنية والغذائية للشعب اليمنى وقت الشدة[3].

([1]) دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية ، الأرشيف السري الجديد، محفظة 353: ملف رقم 760/ 81/ 2جـ1 تقرير من القائم بالأعمال نبيه الديروطى عن الحالة الحاضرة فى اليمن إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ 25 ابريل 1958 ..

([2]) نفسه : محفظة 352: ملف رقم 760/ 81/ 3 تقرير من القائم بالأعمال نبيه الديروطى عن زيارة السفير الصينى لليمن إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ 29 ابريل 1958 ..

(3) محمد الشعيبي: عبد الناصر والفريق العمرى وحديث أوجاع نصف قرن (1945 – 1995) ، صنعاء ، 1996 ، ص 102 .

ومع مطلع عام 1959م شرعت الصين الشعبية فى بناء مفوضيتها فى مدينة تعز، واخُتير موقعها ليكون ملاصقا لمبنى المفوضية البريطانية، وقد وصفها البعض بأنها المبنى الأفخم فى المدينة بعد قصر الإمام، وقد أثار ذلك تساؤلات الإمام حول الغرض من بناء هذا المبنى بتلك الفخامة التى تفوق قصره، ومن أين أتى هؤلاء بتلك الأموال؟[1]. ويلاحظ أن الإمام وافق على أن تكون فى مدينة تعز، فى حين رفض نقل المفوضتين المصرية والسعودية[2] من صنعاء إلى تعز، رغم طَلَب الدولتين ذلك أكثر من مرة[3]. خاصةً أنَّ الإمام سمح بفتح مفوضية للاتحاد السوفيتي فى تعز مع بداية عام 1958[4]، وربما يعود ذلك إلى خوف الإمام من محاولة القاهرة والرياض فَرْض نفوذهما وسيطرتهما على اليمن، خاصة مع اشتعال الحرب العربية الباردة[5] بينهما بعد الوحدة المصرية السورية.

(1) فتاة الجزيرة: عدد 1009، 2 مايو 1959، ص 1.

(2) لم تتمكن المملكة العربية السعودية من إقامة مفوضية لها فى صنعاء إلا فى أواخر أغسطس 1957 وكان أول وزير لها هو الشيخ محمد عبد الرحمن العبيكان. انظر دار الوثائق المصرية: وثائق وزارة الخارجية المصرية , الأرشيف السرى الجديد, محفظة 353 ، ملف 3/81/760 ، تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء 22اكتوبر 1957 .

(3) دار الوثائق المصرية: وثائق وزارة الخارجية المصرية , الأرشيف السرى الجديد, محفظة 352 ، وملف 2/123/140 , تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل وزارة الخارجية, 1يناير 1958

(4) Middle East Record Volume 1, 1960, p. 397.

(5) خططت الولايات المتحدة الأمريكية لضرب الوفاق المصري السعودي بإبعاد الملك سعود عن عبد الناصر فوجهت إليه الدعوة لزيارة واشنطن (29 يناير – 8 فبراير 1957), وخلال الزيارة استطاعت إقناعه بتغير موقفه من مبدأ إيزنهاور, كمل عملت الإدارة الأمريكية خلال الزيارة أيضا على تصفية العلاقات بين آل سعود والأسرة الملكية فى العراق، فالتقى هناك عبد الإله بسعود، واتفقا على أن القومية العربية التي يقودها عبد الناصر تهدد كافة الأنظمة الملكية فى المنطقة، وقد عرض ألن دالاس مدير الاستخبارات المركزية تقديم المساعدة الأمريكية والدعم المالي لجهود الملك سعود لإنهاء نفوذ عبد الناصر في سوريا. وفى أعقاب

واستمراراً لدعم العلاقات بين اليمن والصين، أصدر الإمام أحمد فى أكتوبر 1959 أمراً بافتتاح مفوضية يمنية فى بكين، وعَيَّن القاضي محمد بن عبد الله العمرى وزيراً مفوضاً بها[1]، غير أنه عاد وأرجأ الأمر إلى حينٍ، ويبدو أن الأمير البدر تدخل فى الأمر؛ فالمعروف عن القاضي العمرى أنه ذو ميول غربية، وكان يوصف بعدو الشيوعية الأول فى اليمن ....، فلم يكن يؤمن بفائدتها للبلاد العربية والعالم الإسلامي...، ولم يكن يطمئن إليها، بل كان يخشى خطرها وتخريبها على اليمن[2]، ومن ثم كان تعيينه فى ذلك المنصب بمثابة الهدم لتلك العلاقات المتميزة، بين صنعاء وبكين.

وفى إطار دَعْم العلاقات اليمنية الصينية، وصل وفد حكومى يمنى عالى المستوى إلى بكين فى أكتوبر 1959 لبحث العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين[3]، أعقبه وصول بعثة صينية جديدة لصنعاء فى نوفمبر 1959م لبحث تلك

تلك الزيارة شنت الصحف المصرية حملة عدائية ضد الملك سعود، في الوقت نفسه كان هناك صراع بين القاهرة وبغداد منذ تشكيل حلف بغداد، واشتعل الموقف أكثر مع إعلان الوحدة المصرية السورية مع بداية عام 1958. انظر إسماعيل صبري مقلد: الصراع الأمريكي – السوفيتي حول الشرق الأوسط , الادعاءات الإقليمية والدولية , الكويت , ذات السلاسل للطبع والنشر والتوزيع , 1986 , ص 149 , 150 ؛ ماجدة السيد يوسف: المواقف المصرية تجاه حلف بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب جامعة المنصورة ، 2002 ، ص ص 219– 226 .

([1]) فتاة الجزيرة: عدد 1156، 19 أكتوبر 1959، ص 1.

(2) معروف بدهائه وكياسته حتى أطلق عليه اسم "السياسى الضاحك" .. ولكنه معروف أيضا بجهوده الموفقة للتعجيل بالاتحاد الفيدرالى بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة وكان لسياسته فضل عقد هذا الاتحاد العربى. والسياسى الضاحك فتاة الجزيرة: عدد 1156، 19 أكتوبر 1959، ص 1.

([3]) هاشم بهبهاني: المرجع السابق، ملحق رقم (1) ، ص 237.

العلاقات، التقت البعثة بالإمام أحمد فى تعز، وبالأمير البدر فى صنعاء، ثم زارت عدد من المناطق الأخرى فتوجهت إلى البيضا وقضت بها فترة من الزمن، ثم توجهت إلى حريب ومنها إلى مآرب، وقد قامت البعثة بدراسة عددٍ من المشروعات الاقتصادية، وخاصة الزراعية، كما قامت البعثة بدراسة حول ما يحتاجه الشعب اليمنى من مصنوعات[1].

وردًّا على الزيارات المتكررة من قبل البعثات الدبلوماسية والاقتصادية الصينية لليمن، تم تشكيل وفد يمنى برئاسة القاضى محمد عبد الله العمري للسفر إلى بكين فى أغسطس 1960م، بغرض إجراء محادثات جديدة حول عدد من المشروعات الاقتصادية الصينية فى اليمن[2]، وقد صَرَّحَ العمرى فى 17 أغسطس بالقاهرة، أنه يحمل رسائل من الإمام أحمد إلى الرئيس الصينى ورئيس الوزراء "شو ان الاى"[3]، غير أن الطائرة الروسية التى كانت تُقِلّ الوفد اليمنى من القاهرة إلى بكين تحطمت قرب كييف[4]، فأرسل ليو شاوشى –رئيس جمهورية الصين– وشوان لاى –رئيس الوزراء الصيني وتشن يى –وزير الخارجية– ببرقيات تعزية للإمام أحمد[5].

([1]) فتاة الجزيرة: عدد 1186، 23 نوفمبر 1959، ص 1.

([2]) نفسه: عدد 1416، 25 أغسطس 1960، ص 1.

([3]) Middle East Record Volume 1, 1960, p. 397.

(4) كانت الطائرة تقل الوفد اليمني برئاسة القاضي محمد عبد الله العمري بالإضافة إلى ممثل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فى الصين مصطفى فروخي وأفراد أسرته ، وقد تم إرسال التعازي من قبل رئيس ليو شاو تشي، رئيس مجلس الدولة تشو ان لاى ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية تشن يى للحكومة الجزائرية وحكومة المملكة اليمنية.
Peking Review: 1960, Vol. 35, August 30 , 1960, p. 26.

([5]) فتاة الجزيرة: عدد 1418، 27 أغسطس 1960، ص 1.

وأثناء زيارة الأمير البدر للقاهرة فى منتصف نوفمبر 1961م التقى بكل من "فيلاديمير ايرفيف"، سفير الاتحاد السوفيتي فى الجمهورية العربية المتحدة، وكذا السفير الصينى "تشن شياكنج" فى 16 نوفمبر من العام نفسه، حيث بحث مع الأمير عدداً من الموضوعات، منها: طريق الحديدة صنعاء، كما تناولت العلاقات بين الدولتين فى ظل تدهور العلاقات المصرية الصينية[1].

ويلاحظ حِرْص القيادة السياسية الصينية على توثيق علاقاتها مع الإمام أحمد وولىّ عهده سيف الإسلام الأمير البدر، من خلال الرسائل المتبادلة معهما خلال المناسبات المختلفة؛ ففي 11 أكتوبر 1960، وصلت إلى الإمام والأمير البدر بمناسبة العيد الوطني اليمنى، حيث أعرب الرئيس "ليو شاو تشي" ورئيس مجلس الوزراء "شو إن لاي" عن أملهما في "توثيق العلاقات والتعاون بين البلدين، وأنه سوف يصبح أقوى ويتطور يومًا بعد آخر"[2]. كذلك وصل وفد حكومي صيني إلى اليمن فى يناير 1962 يحمل رسائل خاصة من القيادة الصينية إلى الإمام والبدر، تعبر عن مدى قوة العلاقات اليمنية الصينية ومتانتها[3].

أما عن الموقف الصينى من قضايا السياسة الداخلية اليمنية؛ فقد حرصت بكين على عدم التدخل فى الأمور السياسية بصورة مباشرة، ومع ذلك كانت لها مواقف واضحة تجاه عدد من تلك القضايا التى لاحت خلال فترة الدراسة منها: الصراع على ولاية العهد، وانضمام اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة، والاعتداءات المتكررة من

([1]) هاشم بهبهاني: المرجع السابق، ملحق رقم (1) ص 237 ؛ وانظر أيضا: فتاة الجزيرة: عدد 1837، 7 يناير 1962، ص 1.

([2]) Middle East Record, Vol. 2, 1961, p. 705.

([3]) فتاة الجزيرة: عدد 1788، 19 نوفمبر 1961، ص 1.

قبل بريطانيا على الحدود اليمنية، والصراع السياسي فى اليمن، وأخيراً محاولة نشر المذهب الشيوعى.

اشتعل الصراع على ولاية العهد فى اليمن المتوكلية مرة أخرى[1] فى عام 1958م بين الأمير البدر وعمه سيف الإسلام الحسن –أخو الإمام أحمد– عقب عودة الأخير إلى اليمن من الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولما كان البدر يطمع فى خلافة والده، فقد اقنع والده بتطوير العلاقات اليمنية مع مصر ودول المعسكر الاشتراكي ومنها الصين الشعبية، وفى هذا الإطار زار البدر بكين عدة مرات خلال الفترة (1956 – 1962م) بدعوة من حكومتها، وقد حرص المسئولون الصينيون على الحفاوة به. فخلال رحلته للصين في عام 1958 زار الأمير عدداً من المدن الصينية[2]، ولقى ترحيباً وحفاوة كبيرة من حكومتها، وقد وصفته وسائل الإعلام الصينية خلال الزيارة، بالزعيم العربى الكبير[3].

(1) كانت ولاية العهد في المملكة المتوكلية إحدى المشكلات الكبرى خلال عهد الإمام احمد، وقد تدخلت فيها فيها القوى الداخلية والخارجية، وأدى ذلك إلى وقوع انقلاب عام 1955 بزعامة الأمير عبد الله، والذي سرعان ما تم القضاء عليه، غير أن الصراع سرعان ما نشب بين الأمير البدر وعمه الأمير الحسن على خلافة الإمام أحمد على عرش اليمن. لمزيد من التفاصيل انظر؛ دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية, الأرشيف السرى الجديد محفظة صنعاء، ملف 1/7/240جـ 2 تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل وزارة الخارجية، 21 مارس 1955؛ وانظر محفظة 338 ، ملف 390 ، مذكرة من المفوضية المصرية بصنعاء إلي وكيل وزارة الخارجية ، 15يوليو 1958؛ وانظر أيضا محفظة 353 ، ملف 2/81/760حـ1، مذكرة من المفوضية المصرية بصنعاء إلي وكيل وزارة الخارجية، 4 يونيو 1958

(2) جريدة الجمهورية اليمنية: عدد 14213، 30 سبتمبر 2008

(3) Middle East Record Volume 1, 1960, p. 397.

وفى إطار دَعْم الأمير البدر فى صراعه على ولاية العهد حرصت جميع الوفود الصينية الدبلوماسية والاقتصادية التى زارت اليمن خلال (1958 – 1962) على لقائه والتفاهم معه حول أساليب دعم بكين له فى خلافة والده على العرش اليمني، حيث كانت الزعامة الصينية ترى أن الأمير مؤهل لذلك المنصب، خاصة مع ميله إلى تطوير بلاده، اعتماداً على الدول الاشتراكية ومصر، بعيدًا عن سيطرة الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة[1].

وعلى ذلك، فلم يكن النفوذ الصيني موضع ترحيب من قبل معظم أفراد العائلة المالكة الذين طالبوا من الإمام فى اجتماع عقده معهم خلال (10 – 11) ديسمبر 1960 بضرورة اتخاذ خطوات جدية نحو منع التغلغل الشيوعي فى البلاد؛ لأنه سيؤدى فى النهاية إلى سقوط الإمامة فى اليمن، وألقوا باللائمة على الأمير البدر فى استخدام السوفيت والصينيين وتمكينهم من نشر المبادئ والخلايا الشيوعية بين أبناء الشعب اليمنى[2].

أما الأمير سيف الإسلام الحسن –الطامع فى خلافة أخيه على عرش اليمن– فرأى أن البدرَ وَّرط اليمن فى علاقات كثيرة مع الدول الاشتراكية، وأنه كان من الأولَى التوجه ناحية الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة. وعقب عودته إلى اليمن من واشنطن في يونيو عام 1961 ابدي استياءً شديدًا من النشاط الشيوعي فى البلاد[3], وعلق على المساعدات الصينية "بأنه من الخطأ الجسيم الشعور بأن بكين تقدم عونا

(1) عبد القادر حمود عبد العزيز القحطاني: التطور السياسي فى اليمن (1948–1962)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1984، ص 183.

(2) فتاة الجزيرة ، عدد 1515 ، 12 ديسمبر 1960 ، ص 1.

(3) نفسه : عدد 1659 ، 22 يونيو 1961 ، ص1 .

مجانا لليمن، ....، فلا يوجد مَنْ يهوانا، فيعطينا العون مجانا حبًّا فينا"[1]، وفي منتصف أغسطس 1961 عقد الإمام اجتماعا ضم الحسن والبدر وجميع أمراء الأسرة المالكة, من أجل التوفيق بينهم وإزالة الخلاف والتعاون للحفاظ على عرش الآباء والأجداد، وخلال الاجتماع طالب الحسن باتخاذ إجراءات جدية ضد التغلغل الشيوعى فى البلاد وخاصة الصينى[2].

وقد أشار البعض إلى أن حزبى البدر والحسن يتناطحان فى الصراع على الإمامة، وأنه إذا ما مات الإمام أحمد فجأة، فلابد أن تسيطر القوى الأجنبية –خاصة الشيوعية– على ربوع اليمن، "وهذه الظاهرة تتجلى؛ لأن أنصار البدر والحسن يدركون مدى نفوذ الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي فى البلاد، وكل فريق يأمل فى كَسْب رضاهما ومساندتهم، ولذلك أصبح الشيوعيون فى مأمن من سطوة ومطاردة الحكومة"[3].

أما عن الموقف الصينى تجاه تطور العلاقات اليمنية البريطانية؛ فخلال فترة الدراسة كانت لندن قد صعدت من هجماتها على الحدود اليمنية مع عدن على أثر النشاط المتنامى لدول الكتلة الشرقية والصين الشعبية وحصول صنعاء على السلاح من تلك الدول؛ وقد تكررت حوادث الحدود فى 31 مايو 1956 ، وفى 24 ديسمبر 1956، وخلال الأسبوع الأول من يناير 1957[4]. وتوترت العلاقات بشدة بعد

([1]) نفسه: عدد 1777، 6 نوفمبر 1961، ص 1.

([2]) عبد القادر الخطري : حقيقة الثورة وأسرارها، بدون مكان، 1987، ص ص 271 – 280 .

([3]) فتاة الجزيرة: عدد 1246، الأول من فبراير 1960، ص 1.

([4]) دار الوثائق القومية : وثائق الخارجية المصرية ، الأرشيف السري الجديد ، محفظة 1285 ، ملف 4/1/3، تقرير من جامعة الدول العربية – الأمانة العامة الإدارة السياسية، 7 يناير 1957 ؛ انظر أيضا محفظة 817 ، ملف 1140 / 139 / 1 جـ 5، اللجنة السياسية

عدوان القوات البريطانية على منطقة شقير فى 8 سبتمبر 1957[1]، وقد تدخلت الولايات المتحدة في ذلك، عندما لاحظت بأن مشكلة الحدود واحدة من العوامل التي تدفع باليمن نحو مصر والمعسكر الاشتراكي، لذلك ضغطت واشنطن على بريطانيا لتقديم تنازلات ترضي الإمام، وقد رحب الإمام أحمد بتلك الوساطة[2]. وعلى أثر ذلك وصل البدر إلى لندن في 9 نوفمبر 1957، غير أن الطرفين فشلا في الوصول إلى حل يرضيهما؛ حيث تمسكت اليمن بمناقشة المشكلة كلها وحقها في المحميات، في حين أصرت بريطانيا على حسم موضوع الحدود أولاً[3].

وقد اهتمت القيادة السياسية الصينية بقضية الصراع اليمني البريطاني، وسعت لدعم الموقف اليمنى بكل الطرق المتاحة لديها؛ فأعلن "شو ان لاى" فى 12 يناير 1958 بأن بلاده تدعم بقوة المطالب اليمنية[4]، وعندما تعرض الجنوب اليمنى للقصف من قبل القوات البريطانية فى أواخر عام 1958، طلبت بعثة صينية من الإمام أحمد زيارة المناطق الحدودية ما بين مآرب وبيحان، وقامت بتصوير المناطق

للجامعة العربية، 10 يناير 1957؛ انظر أيضا الأهرام : العدد 25605 ، 13 يناير 1957 .

([1]) دار الوثائق القومية : وثائق وزارة الخارجية المصرية , الأرشيف السرى الجديد , محفظة 1285 ، ملف 4/1/3 ، تقرير من جامعة الدول العربية – الأمانة العامة الإدارة السياسية، 7 يناير 1957، انظر أيضا محفظة 817 ، ملف 1140 / 139 / 1 جـ5 اللجنة السياسية للجامعة العربية ، 23 سبتمبر 1957 .

([2]) الأهرام : العدد 25605 ، 13 يناير 1957 .

([3]) دار الوثائق القومية : وثائق الخارجية المصرية ، الأرشيف السري الجديد ، محفظة رقم 353 ، ملف 81/760/م، تقرير الإدارة العربية بالخارجية المصرية حول زيارة البدر إلى لندن، بتاريخ 12 فبراير 1958.

([4]) Developments of the Quarter: comment and Chronology Middle East Journal, Vol. 12, No. 2 (Spring, 1958) , p. 193.

التى تعرضت للقصف البريطانى، تمهيدا لنشرها وعرضها على المجتمع الدولي، ومع أن مهمة البعثة الصينية اقتصرت على تصوير بعض المناطق الحدودية المدمرة؛ فإن القائم بالأعمال البريطاني فى "تَعِزّ" أعرب عن قلقه من تلك الزيارة وطلب توضيحا بشأنها من الحكومة اليمنية[1].

أما عن الموقف الصينى من مشروع اتحاد الجنوب العربى[2] الذي كانت بريطانيا تخطط لتنفيذه منذ عام 1925[3]، فقد نددت بكين بمباحثات لندن الخاصة بإقامة الاتحاد المقترح بين مستعمرة عدن وإمارات الجنوب العربى، فى أكثر من مناسبة منها: أثناء الحفل الذى أقامته المفوضية الصينية فى أغسطس 1962 بمدينة "تعز" بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس جيش التحرير الصينى. وقد استغرب المراقبون فى عدن من تلك التصريحات، وزاد من دهشتهم أن الأمير الحسن –وزير الصناعة اليمنى– ممثل الإمام فى الاحتفال، لم يشر إلى تلك المباحثات أو الجنوب اليمنى المحتل من قريب أو بعيد فى كلمته المقتضبة التى عقب بها على كلمة الوزير الصينى المفوض، حيث اكتفى الأمير بالإشارة إلى الروابط الوطيدة بين الشعبين اليمنى والصينى[4].

---

(1) FO. 371 / 140306 , Annual Reports From Taiz to F. O. , 19 Jan. 1959 .

(2) عارضت اليمن المشروع وطالبت بعودة المحميات إليها على أساس أنها جزء من المملكة المتوكلية اليمنية، غير أن لندن شرعت منذ يناير 1954 فى تنفيذ المشروع بجدية، وعندما انضمت اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة فى عام 1958 فى اتحاد الدول العربية، عجلت لندن فى المقابل بدعوة حكام الإمارات والسلطات فى الجنوب اليمنى لعقد مؤتمر بلندن فى شهر يوليو 1958م، وتوجت تلك الجهود بإعلان رسمي فى 11 فبراير 1959 سُمي باتحاد إمارات الجنوب العربي. لمزيد من التفاصيل انظر؛ سلطان ناجي : التاريخ العسكري لليمن (1839 – 1967)، ط3، بيروت، دار العودة، 1975، ص 202.

(3) F. O. , (371 / 114776) , Annual Reports From Taiz to F. O , 8 Feb. 1955 .

(4) فتاة الجزيرة: عدد 2013، 17 أغسطس 1962، ص 1.

أما عن موقف الصين الشعبية من انضمام اليمن إلى اتحاد الدول العربية؛ فعلى الرغم من أن تلك الوحدة المصرية السورية كانت تمثل دعما لفكرة القومية وتعد عائقًا أمام نَشْر الشيوعية فى العالم العربى؛ فلم يمنع ذلك قادة المعسكر الشيوعى من إرسال برقيات تهنئة مشمولة بالتحيات الطيبة لتلك الدولة الجديدة. حيث أرسل ماوتسى تونج برقية ضمنها تحياته إلى عبدالناصر، كما أرسل شو ان لاى برقية ممثلة قال فيها: "ولِى الشرف أن أُخْطر فخامتكم أن حكومة الصين الشعبية قد قررت الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة" [1]. ومع ذلك فلم يكن انضمام اليمن إلى دولة الوحدة موضع ترحيب من قبل بكين؛ ففى لقاء بين الأمير البدر والسفير الصينى فى دمشق فى 23 يناير 1958، وبعد حديثه عن رحلة الأمير إلى دول الكتلة الاشتراكية وبكين، سأله السفير عن رأيه الخاص فى مباحثات الوحدة المصرية السورية؛ فأكد البدر ترحيبه بها "إذ إنها بداية لتحقيق أمنية العرب التى عملوا لها منذ نصف قرن". فسأله السفير "وهل يمكن لليمن أن تنضم إلى الوحدة المصرية السورية؟"، فأشار الأمير إلى أنه يقبل ذلك بكل ارتياح، كما أكد على أن الإمام يقبلها دون حرج؛ فتعجب السفير وقال: "وماذا يكون مصير عرش اليمن؟!!"، فأجاب الأمير "بأنه فرد من أفراد الشعب اليمنى، والأسرة المتوكلية تعمل منذ زمن طويل لخدمة القومية العربية"، وأنه كولىّ عهد لليمن يفضل أن يكون فى حمى الأمة العربية المتحدة، على أن يكون فى حِمَى الشعب اليمنى الذى يقدر تعداده بخمسة ملايين نسمة[2].

أما عن نَشْر الصين الشعبية للمبادئ الشيوعية؛ فمن الملاحظ أن بكين ظلت فترة طويلة بمعزل عن الاصطدام بين الشيوعية والقومية العربية، وامتنعت صحفها عن المساس مباشرة بسياسة محاربة الشيوعية التي انتهجتها الجمهورية العربية المتحدة، ولعل المقصود بهذا هو الإيحاء بأن الشكل الشيوعي للحكم فى الصين

([1]) زينب عيسى عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 247.

([2]) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 508، ملف 8/139/140جـ1، مذكرة بشأن لقاء المستشار احمد فتحى رضوان بالأمير البدر حول حديثه مع السفير الصيني والسوفيتي فى دمشق ، بتاريخ 24 يناير 1958.

يتمايز عن شكل الحكم السوفيتي ومناهجه فى السياسة الخارجية خاصة[1]. وعلى الرغم من أن دول الكتلة الاشتراكية –ومنها بكين خاصة– قبلت على مضض من عبد الناصر إيقافه لنشاط الحزب الشيوعي فى سوريا، غير أنها لم تكن لتقبل وقف نشاطها فى اليمن التى كانت فى نظرها أرضا خصبة يمكن نشر الفكر الشيوعى فيها بسهولة للأسباب عديدة منها: تدهور الأوضاع السياسية فى ظل حكم أسرة حميد الدين. إضافة إلى ما أصاب اليمن من انهيار اقتصادي فى أواخر خمسينيات القرن العشرين[2].

وقد أشار البعض إلى تنافس الصينيين والروس في نَشْر الشيوعية، كُلّ على طريقته، فالصينيون عن طريق المساعدات الاقتصادية، في حين ينشر السوفيت المبادئ والنظريات[3]. حيث قامت السفارة الروسية بتوزيع الأعمال القصصية الكاملة لعدد من الأدباء الروس لدستوفيسكى وبوشكين وتولستوى وجوركى، وكذا كُتُب تعلم اللغة الروسية ومؤلفات بليخانوف في علم الاقتصاد والسياسة، وشارك في ذلك أيضا القائم بالأعمال الصيني "اليتشن فن"[4].

ونتيجة للنشاط الشيوعي المتنامي من قبل الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى، تكونت عدد من الخلايا الشيوعية في المدن اليمنية الرئيسة –مثل صنعاء وتعز– بهدف قَلْب

(1) والتر لاكور: المرجع السابق، ص 359.

(2) أدى الانهيار الاقتصادي إلى تأخر الدولة اليمنية فى دفع رواتب أعداد كبيرة من موظفي الدولة وأفراد الجيش، الأمر الذي أدى إلى وقوع اضطرابات فى أكتوبر 1959، وتطور الأمر بعدما وصلت إنذارات من قبل الإمام إلى أكثر الدوائر الحكومية بأن الحكومة ستقطع المعاشات، ابتداء من نوفمبر 1959عن جميع الموظفين المدنيين. انظر فتاة الجزيرة: عدد 1146، 8 أكتوبر 1959، ص 1.

(3) فتاة الجزيرة: عدد 1246، 1 فبراير 1960، ص 1.

(4) محمد الشعيبي: المرجع السابق، ص 102 .

نظام الحكم الإمامى ليحل محله نظام شيوعى[1]. ففى عام 1958 تم إنشاء حلقة ماركسية في تعز على يد عبد الله باذيب[2] كفرع للمجموعة العدنية، وقد استطاعت تلك الخلية خلال 1958 / 1959 إصدار صحيفة "الطليعة" التي رأس تحريرها باذيب، غير أن الإمام سرعان ما أمر بإغلاقها، وهرب باذيب إلى عدن[3]، بعدما رصدت الدوائر الأمنية اليمنية نشاط خليته، وتم القبض على معظم أعضائها في أوائل أكتوبر عام 1959[4].

وقد استخدمت الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي وسائل عديدة لاستقطاب الشباب اليمنى إلى الخلايا الشيوعية منها: توزيع الأموال؛ ففى خلية مدينة تعز على سبيل المثال كان الشباب يجد فيها المال والقات[5] مجانا[1]، ولذلك حرص الشيوعيون

(1) فتاة الجزيرة: عدد 1119، 6 سبتمبر 1959، ص 1.

(2) ولد عبد الله باذيب في حضرموت عام 1938، وترك المدرسة عام 1951 لظروفه العائلية، وقام بتثقيف نفسه ذاتيا، ويعد أول يمني يعتنق الفكر الماركسي، اعتقلته السلطات البريطانية عام 1955 وقررت نفيه ففر إلى الشطر الشمالي في نهاية عام 1958، ونتيجة لملاحقة الإمام لنشاطاته اضطر إلى العودة إلى عدن عام 1961 ، وفي أكتوبر أُعلن عن قيام أول تجمع ماركسي في الجنوب اليمني يعتنق الأيديولوجية الماركسية تحت أسم الاتحاد الشعبي الديمقراطي ، وكان على صلة بالدبلوماسيين الشيوعيين والوكالات الشيوعية في اليمن وخارجها ، وعين بعد الاستقلال وزيرًا للمعارف ثم للسياحة ، وتوفي عام 1976 . انظر عبد الله باذيب، كتابات مختارة ، جـ2، لجنة تنسيق الكتاب اليمني ، عدن ، 1987 ، ص 217.

(3) مجموعة من المؤلفين السوفيت: تاريخ اليمن المعاصر (1917 – 1982)، ترجمة محمد على البحر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص104.

(4) فتاة الجزيرة: عدد 1147، 9 أكتوبر 1959، ص 1.

(5) شجرة دائمة الخضرة تزرع في اليمن في المناطق الجبلية على ارتفاع 800 متر، وهو عدة أنواع كاضلالي والتعزى والبرعي وغيرها، وله خاصية مخدرة تشبه الكوكايين والأفيون، يتناوله اليمنيون بمضغ أوراقه في جلسات خاصة تعرف بمجالس القات. لمزيد من التفاصيل انظر؛ زيد محمد حجر وآخرون: القات في حياة اليمن واليمانيين، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1981 ، ص 52 ، 53 .

على جَمْع الريالات ماريا تريزا المستخدمة فى اليمن على نطاق واسع، وتخزينها فى الحديدة وتعز، خاصة مع اتجاه معظم المرفوتين من وظائفهم إلى الأوكار الشيوعية – الروسية والصينية– لطلب المساعدة[2].

وفى مجال نَشْر الصين الشعبية للمذهب الشيوعى، عملت على توطيد علاقاتها بالقطاعات المختلفة داخل المجتمع اليمنى، حيث أشارت التقارير المختلفة إلى حُسْن تعامل الصينيين مع الموظفين والمواطنين اليمنيين وخاصة العمال[3]، فعملت على توظيفهم فى مشاريعها المختلفة وخاصة تعبيد الطرق، وقامت –بالإضافة للأجرة اليومية– بتوزيع الدقيق والسمن والحطب وآلات الطهي والفوانيس للنور مجانًا عليهم. كما كانت تنظم حفلات ومسابقات شبه يومية –خاصة للعمال – قدمت خلالها أدوات التسلية واللهو، ومن تلك الوسائل، الأنشطة الرياضية مثل: لعب كرة القدم والتدريب على الرماية والقنص والملاكمة والصراع الصيني والنطح بالرءوس وقذف المدية على الطريقة الصينية، وعَرْض الأفلام الحربية فى المساء[4]. ومن تلك الوسائل أيضا إظهار الاحترام للشعائر الدينية الإسلامية وإقامة الاحتفالات في المناسبة الدينية الإسلامية؛ ففي المولد النبوي عام 1959 أقامت المفوضية الصينية حفلاً كبيراً في تلك المناسبة[5].

وهكذا بدأت الشيوعية تنتشر في المملكة المتوكلية اليمنية، مع ما اتخذته الحكومة من وسائل لمنع انتشارها، حتى وصل بعض دعاتها وأنصارها إلى المناصب العليا في الدولة بل إلى مجلس الإمام نفسه، حيث أكدوا له أن الاستعمار يكره دخول

([1]) فتاة الجزيرة: عدد 1144، 5 أكتوبر 1959، ص 1.

([2]) نفسه: عدد 1146، 8 أكتوبر 1959، ص 1.

([3]) Middle East Record Volume 1, 1960, p. 397.

([4]) فتاة الجزيرة: عدد 1246، 1 فبراير 1960، ص 1.

([5]) نفسه : عدد 1131 ، 20 سبتمبر 1959، ص 1.

الروس والصينيين والمصريين إلى اليمن، لتظل البلاد فى تأخر سياسى واقتصادي، ولكن الإمام كَادَ للمستعمرين وأغضبهم، وجاء بالروس والصينيين واستفاد منهم سلاحا وإصلاحا للطرق والموانئ، وغير ذلك[1].

وجدير بالذكر أن صنعاء لم تفرض الرقابة الشديدة على نشاط الشيوعيين اليمنيين –خاصة مثقفي الجنوب منهم– وذلك لأنهم ربطوا الدعوة إلى التحرر الوطني بالدعوة إلى الوحدة اليمنية، ولأنهم وقفوا مساندين لحكم الإمام ضد كل القوى التي تريد إسقاطه، لأنهم كانوا يعتقدون بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تدبير انقلاب غربي النزعة يأتى على رأسه الأمير الحسن، وظلت هذه الفكرة تسيطر عليهم حتى قيام الثورة فى سبتمبر 1962 .

ثانيا العلاقات الاقتصادية :

مثلت العلاقات الاقتصادية محورًا مهمًا من محاور العلاقات بين اليمن والصين الشعبية، فخلال زيارة الأمير البدر لبكين (31 ديسمبر 1957 – 13 يناير 1958) تم توقيع الاتفاقية الصينية اليمنية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني[2]. حيث منحت بكين صنعاء قرضا طويل الأجل بقيمة 70 مليون فرنك سويسري – وهو ما يعادل 16380000 دولار أمريكى، وهو أكبر قرض حصلت عليه دولة عربية من بكين حتى ذلك الحين– بدون فائدة، ويسدد على مدى عشر سنوات، يُنْفق فى دَفْع ثمن الآلات التى تستوردها اليمن من الصين، كما وعدت بكين بتقديم كثير من

(1) فتاة الجزيرة: عدد 1246، 1 فبراير 1960، ص 1.

(2) Peking Review: Vol. 24 , Agust. 19, 1958, p. 23.

المساعدات الفنية وإقامة عدد من المصانع[1]، ونصت الاتفاقية أيضا علي إرسال التقنيين والعمال المهرة[2].

وبمقتضى الاتفاقية السابقة، قدمت الصين عدداً من المساعدات لليمن كان منها تنفيذ عددٍ من الطرق الحديثة، كما تعهدت أيضا بتدريب العمال اليمنيين، على مسح الطرق وصيانتها وقيادة السيارات والناقلات الكبيرة، ومكائن الشق[3]. وتنفيذا لذلك وصل "مستر تشا" خبير الطرق الصيني بصحبة السفير المفوض إلى اليمن فى أواخر ابريل 1958 لدراسة تنفيذ تلك الطرق؛ فوقع اختياره على تنفيذ طريق الحديدة – صنعاء، وطريق صنعاء – صعدة[4].

وفى 23 يناير 1959 تم فى تعز توقيع بروتوكول لتنفيذ المعاهدة اليمنية الصينية يتضمن تقديم المساعدات الفنية لتنفيذ تعبيد طريق الحديدة صنعاء[5]. الذى يبلغ طول الطريق نحو 226 كم، وبذلك يعد أول طريق مُعَبَّد فى اليمن، وهو يعد من أخطر الطرق، حيث يرتفع عن سطح البحر أحيانا نحو أربعة آلاف متر، حيث قمم الجبال، ثم يهبط إلى أعماق الوديان ثم يرتفع ويلف حول الجبال مرة ثانية وثالثة[6]. والطريق يربط بين المناطق الداخلية وميناء الحديدة، وقد تم إنجازه بشكل كامل،

(1) Yitzhak Shichor: Op. Cit, p. 84 . Middle East Record Volume 1, 1960, p. 397.

(2) Developments of the Quarter: comment and Chronology Middle East Journal, Vol. 12, No. 2 (Spring, 1958) , p. 193.

(3) عبد الله فارع عبده العزعزى : المرجع السابق، ص 132.

(4) دار الوثائق القومية : وثائق الخارجية المصرية ، الأرشيف السري الجديد، محفظة 352: ملف رقم 760/ 81/ 3 تقرير من القائم بالأعمال نبيه الديروطى عن زيارة السفير الصينى لليمن إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ 29 ابريل 1958 .

(5) Peking Review: Vol. 24 , February 3 , 1958, p. 23.

(6) محسن العينى: خمسون عاما فى الرمال المتحرك، دار النهار، بيروت، 1999، ص 221.

وافتتح لحركة المرور فى 12 ديسمبر 1960 ، وقد تُوُفّى المهندس العام للمشروع "تشانج تسي شيوا" أثناء عمله، وتم دفنه في مقبرة خاصة بصنعاء مع أكثر من 60 صينياً من الذين وافاهم الأجل وهم يعملون بالطريق[1]، والملاحظ أن الأمير الحسن، ممثل اليمن في الأمم المتحدة، دائما ما كان يهاجم هذا المشروع[2].

أما طريق صنعاء – صعدة فقد عبدته الصين أيضًا فى إطار اتفاقية عام 1958، وهو يقع فى أقصى الشمال، ويبلغ طول الطريق نحو مائتين وخمسين كيلو مترًا، غير أنه أقل وعورة من طريق الحديدة، كما شق الصينيون وعبّدوا طريقا ثالثًا ما بين عمران وحجة، وقد بلغ طوله نحو سبعين كيلو متراً[3].

وجدير بالذكر أن البعثة الصينية حاولت فى أبريل 1959 الحصول على بعض المشتقات النفطية التى يتطلبها عملها من محمية عدن من مندوبى شركتي شل Shell وكالتكس Caltex الأمريكيتين، غير أن الحكومة الأمريكية ضغطت على الشركتين لرفض التعامل مع الصينيين، لتضيق الخناق عليهم فى اليمن[4]. وربما يعود ذلك إلى عدم اكتمال بناء ميناء الحديدة؛ فقد أشار الممثل التجاري الصيني فى تعز، بأن بلاده خسرت أموالاً طائلة نتيجة تحطم المعدات أثناء إنزالها فى الميناء بالطرق القديمة"[5]. وعقب فشل التعاقد مع الشركات الأمريكية أرسلت الصين فى

([1]) http://www.sabanews.net/ar/news354214.htm

([2]) Middle East Record, Vol. 2, 1961, p. 705.

([3]) محسن العينى: المرجع السابق، ص 221.

([4]) FO. 371 / 150552 , Annual Reports From Taiz to F. O. , 13 Jan. 1960.

([5]) فتاة الجزيرة: عدد 1072، 13 يوليو 1959، ص 1.

النصف الثاني من مايو 1959 إلى اليمن، شحنة كبيرة من المعدات الخاصة ببناء الطرق ورَصْفها[1].

وكثيراً ما رددت بعض المصادر أن حكومة الإمام تنصلت من الوفاء بالتزاماتها في الدفع؛ ففي يناير 1962م، وبعد الانتهاء من انجاز طريق صنعاء- الحديدة أبلغ الإمام الصينيين في صراحة موجعة بأنه لن يدفع لهم ولا«ريالاً» واحداً مقابل جهودهم، وأن في وسعهم أَخْذ ذلك الطريق معهم لو أرادوا، وكان قد تأكد له أن العمال الصينيين ليست لديهم فرصة للقيام بأي أعمال تخريبية للطريق، لأنه كان قد أمر بشحنهم على وجه السرعة في السفن تمهيداً لنقلهم إلى بلادهم وكان الشيء ذاته قد حدث للسوفييت بعد تنفيذ مستشفى الحديدة وميناءها الجديد. لكن هذه المعلومات يبدو مبالغاً فيها، وربما جرى تحويرها، حيث قدمت الصين والسوفييت تلك المساعدات بقروض طويلة الأجل، وبدون فوائد، وبعضها أتى ضمن برنامج المساعدات التي لا ترد؛ لذلك فالمطالبة بقيمة هذه الأعمال بمجرد الانتهاء لم يكن وارداً، وإذا كانت اليمن قد واجهت مشكلة فى تسديد الأقساط السنوية المتفق عليها في اتفاقيات التعاون، فإن ذلك كان متوقعاً حدوثه، فتلك ظاهرة عامة في البلدان النامية، ولم يكن اليمن استثناءً في هذا[2].

وقد ظهر أثر النشاط الصيني بين الطبقة اليمنية العمالية –الجنينية- خلال ثوراتها؛ فعلى الرغم من العلاقات الجيدة التى ربطت بين الصينيين والعمال اليمنيين، فقد هاجم عدد منهم فى الحديدة سيارات الفنيين الصينيين ودمروا عدداً منها، ولما سُئلوا عن أسباب هذا العدوان قالوا: "إنهم فى إضراب"، فقال لهم مدير الأمن، وماذا تريدون؟ فقالوا زيادة الأجور، فقال لهم ولكن الإضراب يكون سلميًّا، وليس معنى

(1) نفسه: عدد 1029، 22 مايو 1959، ص 1.
(2) جريدة الجمهورية اليمنية: عدد 14213، 30 سبتمبر 2008

الإضراب مضاربة واعتداء، واستمر الإضراب لمدة يومين فقبضت السلطات على بعضهم وزج بهم فى السجن، وفى اليوم اللاحق ذهب عدد من الصينيين يتشفعون لهم، ليخرجوا من السجن وليتفاوضوا معهم بشأن العمل، وتكرر الإضراب مرة أخرى في يوليو 1959[1]. وتجمهر العمال – العاملون في مشروع ميناء الحديدة - أمام قصر الإمام في أكتوبر 1961 وظلوا يهتفون "أعطونا أجورنا أو نشكوكم إلي جلالة الإمام", ولم يتفرقوا إلا بعد أن تسلموا أجورهم[2].

كانت الحكومة اليمنية قد اتفقت مع البعثة الصينية على أن يتلقى العمال اليمنيون فى المشروعات الصينية ما يعدل شلنين فقط بعملة عدن، ولذلك هربوا من العمل فى تلك المشروعات فى سبتمبر 1960، للعمل فى المشروعات الأمريكية الجديدة، حيث أعلنت الشركات الأمريكية بأنها ستدفع أجر يومى عبارة عن 3.5 شلن بعملة عدن[3]. ويبدو أن هذا السبب فى استدعاء مزيدٍ من العمال الصينيين، حتى وصل عددهم نحو ألف عامل، عمل معظمهم فى طريق الحديدة. ولكن هذا العدد لم يشكل أية خطورة على النظام الإمامى[4].

راقبت الحكومة المتوكلية حركات الصينيين باهتمام زائد، وكان الإمام دائمًا على استعداد لتذكيرهم، بواجبهم والتزامهم بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية، ولكنه لم يكن يستطيع مَنْع تأثيرهم الذى أخذ يتسرب إلى الطبقة العاملة[5]. فقد وصف

([1]) فتاة الجزيرة: عدد 1040، 4 يونيو 1959، ص1, نفسه : عدد 1042, 6 يونيو 1959، ص 1.

([2]) نفسه : عدد 1757 ، 11 أكتوبر 1961 ، ص

([3]) نفسه: عدد 1431، 11 سبتمبر 1960، ص 1.

([4]) Robin Bidwall: Op. Cit, p. 123.

([5]) فتاة الجزيرة: عدد 1431، 11 سبتمبر 1960، ص 1.

البعض بأن أكثر من ألفين عامل يمني بدأت حياتهم تتغير، حيث أدى النشاط الصينى إلى جانب عدة عوامل أخرى، منها عودة العمالة اليمنية من الأقطار العربية المختلفة -للعمل في المشروعات الصينية والسوفيتية- إلى نَشْر الأفكار القومية والاشتراكية بين العمال؛ مما أدى إلى بداية ظهور الحركة العمالية فى اليمن المتوكلية، حيث تم تأسيس منظمة سرية بين عمال بناء الطرق فى المشاريع الصينية[1]. ونتيجة لذلك حدثت عدة اضطرابات عمالية عشوائية وقتية، كانت تنتهي بانتهاء السبب التي قامت من أجله؛ غير أنها دقت ناقوس الخطر لدى الحكومة المتوكلية، فاتخذت عدداً من الوسائل لمنع الاتصال المباشر بين العمال والشركات الأجنبية, فاشترطت في الاتفاقيات الجديدة أن تدفع الشركات الأجور للحكومة اليمنية، والتى بدورها تقوم بتوزيعها على العمال[2].

وبهذا لم تكن الحركة العمالية في اليمن المتوكلية بالوعي والنضج الذي كانت عليه في عدن، ويرجع ذلك لضعف الشريحة العمالية عدديا ونوعيا، فلم يكن هناك غير عمال الطرق وعمال ميناء الحديدة، كما أنها كانت شريحة جنينيه، ما زالت فى مرحلة المخاض, بخلاف الحركة العمالية في عدن التي يرجع تاريخ تأسيس النقابات العمالية بها إلي عام 1942 [3].

وفى إطار العلاقات الاقتصادية قدمت الصين مساعدات عينية من القمح لليمن بلغت قيمتها حوالي 280 ألف دولار أمريكي، لاسيما أن تلك المساعدات وصلت إلى اليمن وهى فى ذروة الأزمة الغذائية التى تفاقمت خلال عامي (1959 – 1960). ومن ثم استوردت البعثة الصينية فى أكتوبر ونوفمبر 1959 كميات كبيرة من الدقيق

(1) صادق عبده على : المرجع السابق ، ص 156 ، 157

(2) فتاة الجزيرة: عدد 1650، 13 يونيو 1961، ص 1.

(3) محمد أحمد العشملي : التاريخ السياسي للدولة اليمنية (1838 – 2001) , القاهرة , مكتبة مدبولى , 2002، ص 66.

وأعطته هدية للفقراء من أبناء الشعب اليمنى لما رأته مشرفا على الهلاك وكانت تشحنه بنفسها من الحديدة فى سيارات نقل إلى باجل والحجيلة وعبال ومناخة وتوزعه على الفقراء بإشراف رجالها[1].

أما عن العلاقات التجارية بين اليمن والصين؛ فقد أرسلت الأخيرة خلال شهر يونيو 1956 بعثة تجارية من ثلاث أعضاء لبحث سبل إيجاد علاقات تجارية مع صنعاء، وخلال زيارة الأمير البدر للصين فى يناير 1958 عقد معاهدة تجارية مدتها خمس سنوات تضمنت تصدير اليمن للبن والقطن والتبغ والسمسم واستيرادها للمصنوعات الحديدية، وسيارات النقل والآلات المختلفة، وأدوات البناء والكيماويات والحرير، وبعض المنتجات الزراعية والحيوانية[2].

وتنفيذا للاتفاقية السابقة، وصلت صنعاء فى منتصف أغسطس 1958 بعثة تجارية صينية مكونة من خمسة أعضاء لدراسة إمكانيات الاستيراد والتصدير بين الجانبين[3]، وأكد تقرير البعثة أن هناك عقبات كبيرة تمنع تنشيط التجارة مع المملكة المتوكلية اليمنية منها: عدم وجود البنوك التى تستورد بواسطتها البضائع[4]، وترسل

([1]) فتاة الجزيرة: عدد 1168، 2 نوفمبر 1959، ص 1.

([2]) عبد الله فارع عبده العزعزى : المرجع السابق، ص 132.

([3]) Peking Review: 1958 , Vol. 25, Agust. 19 , 1958, p.38.

(4) لم يكن يوجد في اليمن أية مؤسسات مالية، وكان المصرف الوحيد بها هو بنك (الأندوشين الفرنسي) فى الحديدة وأُغلق عام 1954 ، وفى عام 1956 قامت السعودية بفتح فروع للبنك الأهلي التجاري السعودي فى اليمن بعد مشاورات بين مصر والسعودية واليمن , حيث حصلت صنعاء على قرض من السعودية مقداره عشرة ملايين من الدولارات, وظل البنك يعمل بفروعه فى صنعاء والحديدة وتعز حتى أغلق بعد قيام الثورة عام 1962 . دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية ، الأرشيف السري الجديد، محفظة 14 ، ملف 3/7/222 , تقرير من السفارة مصر بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية ، 10مايو

عبرها النقود، إضافة إلى عدم اكتمال ميناء الحديدة، وقد أشار الممثل التجاري الصيني فى تعز فى يوليو 1959 إلي تلك المعوقات قائلا: "لقد ضحينا المدة الماضية بمبالغ كبيرة من المال نتيجة تحطم المعدات أثناء إنزالها فى ميناء الحديدة على الطريقة القديمة"[1].

وقد أكد تقرير غربى فى نوفمبر 1960 بأن دول الكتلة الشرقية والصين الشيوعية خاصة، تسعي لفرض سيطرتها الاقتصادية على اليمن، خاصة بعد الانتهاء من بناء ميناء الحديدة، وذلك بتحويل تصدير واستيراد المنتجات مباشرة من ذلك الميناء، مما يمثل خطرا على تجارة عدن مع اليمن[2]، ورغم هذا التنسيق بين دول الكتلة الشيوعية، فقد كان هناك تنافسٌ شديدٌ بين الصين والاتحاد السوفييتي فى هذا المضمار[3]، حيث سعت بكين لطرد البضائع المنافسة لها فى السوق اليمنية، واستخدمت فى ذلك عدة طرق منها: تقديم البضائع للتجار اليمنيين بالنسيئة، أي بدون أية ضمانات (كفالة)، وقد وصلت أثمان تلك البضائع إلى خمسين ألف ريال، كانت تسلم على أقساط بقدر طاقة كل تاجر[4]، ومن تلك الوسائل أيضا تأسيس وكالات تجارية فى المدن اليمنية الكبرى مثل صنعاء وآب وزبيد والحديدة ومناخة ورداع وزمار وتعز وباب المندب والمخا[5].

1956. انظر محمود عادل أحمد : ذكريات حرب اليمن , القاهرة , مكتبة مدبولى ، 1992 , ص 188 ، انظر فتاة الجزيرة : عدد 2056، 6 أكتوبر 1962، ص1 .

([1]) فتاة الجزيرة: عدد 1072، 13 يوليو 1959، ص 1.

([2]) Middle East Record Volume 1, 1960, p. 398.

([3]) فتاة الجزيرة: عدد 1198، 7 ديسمبر 1959، ص 1.

([4]) نفسه: عدد 1072، 13 يوليو 1959، ص 1.

([5]) نفسه: عدد 1198، 7 ديسمبر 1959، ص 1.

وقد لاحظ البعض حدوث تدهور مالى فى اليمن خلال عام 1959 / 1960 وأرجع البعض ذلك إلى قيام الصين والاتحاد السوفيتى بجمع وكنز ريالات ماريا تريزا على نطاق واسع وخزنها فى الحديدة وتعز[1]، ومن ثم حَدَث كساد تجارى كادت تتوقف بسببه الحركة بمتاجر الحديدة الممتلئة بالبضائع المستوردة، حيث اختفت معه الريالات، وجرت المعاملات التجارية فى الحديدة وبعض المناطق الأخرى بالمقايضة، الجلود بالقاز، والبن بالسكر .... إلخ[2]. وربما يعود ذلك إلى الانهيار الاقتصادي الذى أصاب اليمن خلال 1959 / 1960م، الذي جعل الحكومة تقطع الرواتب عن معظم الموظفين، وتسرح بعضهم الآخر فى ذلك العام، وهى الفترة نفسها التى قدمت خلالها الصين والولايات المتحدة القمح لليمن.

وتنشيطًا للتجارة بين اليمن والصين الشعبية، أقامت الأخيرة معرضًا للمنتجات الصينية في عدد من المدن اليمنية خلال عامي 1960 و 1961، حيث أقيم المعرض فى مدينة الحديدة؛ ولأهميته وصل وزير التجارة الصينى فى الخامس عشر من نوفمبر 1960 إلى اليمن لافتتاحه، ثم انتقل المعرض إلى مدينة تعز حيث افتتح فى 7 يناير 1961، في حفل الافتتاح أعرب مستشار المفوضية الصينية عن ارتياحه حول العلاقات المميزة بين بكين وصنعاء، رغم المؤامرات الأمريكية[3]، وافتتح المعرض فى مدينة صنعاء فى الثانى من نوفمبر من العام نفسه[4].

([1]) نفسه: عدد 1246، 1 فبراير 1960، ص 1.

([2]) نفسه: عدد 1198، 7 ديسمبر 1959، ص 1.

([3]) Middle East Record Volume 2, 1961, p. 398.

([4]) عبد الله فارع عبده العزعزى : المرجع السابق، ص 132.

وفى إطار الاتفاقيات الاقتصادية بين اليمن والصين، أقامت الأخيرة مصنعاً للغزل والنسيج فى صنعاء[1]؛ حيث اقترح السفير الصيني بالقاهرة على الإمام أحمد إقامة هذا المصنع بالطريقة نفسها، التى أقامت بها بكين مصانعها فى بورما وفيتنام وكوريا الشمالية ..، واقترح السفير على الأمير البدر فى 27 ابريل 1958 أن يكون مدير المصنع يمنيًا ويستعين بخبراء من الصين كما يشاء[2]. وفى 23 يناير 1959 تم توقيع بروتوكول بتعز خاص ببناء ذلك المصنع علي أن يضم عشرة آلاف مغزل، بالإضافة إلى أدوات الطباعة والصباغة[3].

وتم الاتفاق على تنفيذ المصنع فى مايو 1960 بين الحكومتين الصينية واليمنية، وبالفعل وصلت فى يوليو – من العام نفسه – الشحنة الأولى من المعدات الخاصة ببناء المصنع، الذى تم الاتفاق على انجازه خلال ستة أشهر، ليكون جاهزاً بعدها للعمل اعتماداً على القطن الذى يزرع فى المناطق المجاورة لصنعاء، وأُطلق عليه اسم معمل صنعاء للغزل والنسيج. وقد تم ابتعاث خمسة وسبعين عاملًا يمنيًا

(1) جدير بالذكر أن الصين الشعبية فى عام 1957 ساهمت فى بناء مصنع للنسيج برأسمال سوري – لبناني فى باجل بتكلفة مليون دولار، وعندما أوشك المصنع على الاكتمال توقف العمل بأمر من الإمام بسبب تدخل التجار اليمنيين الذين استشعروا مدى خسارتهم الشخصية إذا صُنِّع القطن المنتج محليا بدلا من تصديره, ومن ثم أقنعوا الإمام بأن تشغيل المصنع سيؤدي إلى خسارته لضريبة التصدير. انظر إليعازر بعيري : ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي ، القاهرة ، سينا للنشر ، 1990، ص 220 ؛ وأيضا فتاة الجزيرة :عدد 2120، 18 ديسمبر 1962، ص 4.

(2) دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية ، الأرشيف السري الجديد، محفظة 352: ملف رقم 760/ 81/ 3 ، تقرير من القائم بالأعمال نبيه الديروطى عن زيارة السفير الصيني لليمن إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ 29 ابريل 1958 ..

(3) Peking Review: Vol. 24 , February 3 , 1958, p. 23.

إلى بكين، للتدريب على العمل فى المصنع، وفقًا للاتفاق الذي تم بين الطرفين، وقد عاد هؤلاء إلى اليمن من الرحلة التدريبية فى 11 يوليو 1960[1].

ثالثا: العلاقات الثقافية

حرصت الصين الشعبية على دَعْم العلاقات الثقافية بينها وبين المملكة المتوكلية اليمنية، فتم تبادُل الزيارات بين المؤسسات الدينية؛ حيث استعانت بكين برجال الدين الإسلامي لديها لتوثيق العلاقات مع صنعاء، فعقب الاعتراف اليمني بالصين وصل وفد من علماء الدين الإسلامي الصينيين إلى صنعاء في أواخر أغسطس 1956[2]. وخلال (13 – 15) سبتمبر 1960، وصل وفد من علماء المسلمين الصينيين إلى تعز تلبية لدعوة البدر لهم أثناء وجوده فى بكين[3]، وردًّا على تلك الزيارة، سافر وفد يمنى إلى بكين فى 20 نوفمبر 1960 ضم عدداً من المسئولين والمثقفين ورجال الدين اليمنيين، منهم أحمد زبارة، وأحمد المهدى، والقاضى الحداد، ومحمد موسى مدير جريدة النصر اليمنية [4]. وقد أعجب الوفد اليمني أعجاباً كبيرا بعبارات الصداقة. واستمرت زيارة الوفد اليمني حتى 31 ديسمبر 1960 ، حيث قضى الوفد نحو شهر كامل يَتجوّلُ في المؤسساتِ الإسلاميةِ في الصين واستقبل من قبل الرئيس الصبنى ماو تسي تونج[5].

وعقب عودة الوفد إلى تعز، أكد القاضى أحمد زبارة والقاضى محمد بن يحيى الحداد، أنهما خلال زيارتهما للصين الشعبية قابلوا كثيرًا مِنْ المسلمين هناك،

([1]) Middle East Record, Vol. 1, 1960, p. 398.

([2]) هاشم بهبهاني: المرجع السابق، ملحق رقم (1)، ص 248.

([3]) Middle East Record, Vol. 1, 1960, p. 398.

([4]) فتاة الجزيرة: عدد 1492، 21 نوفمبر 1960، ص 1.

([5]) Middle East Record, Vol. 2, 1961, p. 705.

ورَأواَ تمتّعهم بالحريةِ الدينيةِ والسياسية؛ حيث يتولى عدد منهم مناصب سياسة كبرى، إضافة إلى تمتُّعهم بمناصب متنفذة في الكوموناتِ وغيرها من المواقع الأخرى، أما القاضي الحداد، فأشار إلى أنه رأى هناك حرية التعبير والحماسَة والولاءَ للعَمَل؛ وأن النِساءُ يشاركن في الأنشطة الإبداعية والتكنولوجية هناك[1].

وفى إطار العلاقات الثقافية، استقبلت الصين الشعبية عدداً من الطلاب اليمنيين للدراسة في الجامعات والمعاهد فى التخصصات المختلفة[2]، ويبدو أن دول الكتلة الشيوعية استغلت وجود الطلاب العرب عندها، وحاولت نَشْر المبادئ الشيوعية بينهم، وقد تنبهت مصر لذلك، فطلبت من الحكومات العربية بعودة الطلاب العرب من دول أوربا الشرقية والصين وعدم السماح لأي طالب بالسفر إلى تلك الدول للانتظام فى جامعاتها حتى لا يتأثر هؤلاء الطلاب بالمذهب الشيوعى[3]. وكانت الحكومة اليمنية هى الأخرى قد لاحظت انتشار الشيوعية بين طلابها فى تلك الدول؛ فأمر الإمام أحمد بمنعهم من السفر غير أن بوغاطىBogati – مندوب روسيا التجارى– استعان بكبار رجال الدولة اليمنيين، والتقى بالإمام وأقنعه بأن بلاده لا تسعى لنشر الشيوعية فى بلاده، وأنها تهتم فقط بنشر التعليم بين أبناء اليمن[4].

ورغم أن بوغاطى اقنع الإمام بعودة الطلاب اليمنيين لاستكمال الدراسة فى دول الكتلة الشرقية والصين؛ فإن الحكومة اليمنية عادت وأمرت بقطع المصروفات عن الطلاب الذين قبلوا السفر إلى تلك الجامعات؛ بيد أن بوغاطى والملحق التجاري الصيني وَعَدَ الطلاب بأن بلديهما ستقوم بالإنفاق عليهم، ولذلك تلكأت الحكومة

(1) Middle East Record, Vol. 2, 1961, p. 705.

(2) جريدة الجمهورية اليمنية: عدد 14213، 30 سبتمبر 2008.

(3) فتاة الجزيرة: عدد 1147، 9 أكتوبر 1959، ص 1.

(4) نفسه: عدد 1174، 9 نوفمبر 1959، ص 1.

اليمنية فى إعطاء تصريح السفر للطلاب[1]. غير أن الإمام أحمد عاد وقَبِلَ عرضا من دول المعسكر الشرقي فى أكتوبر 1960 يتضمن 175 منحة دراسية شاملة المصاريف والإقامة، منها مائة منحة من الصين الشعبية، وخمس وسبعون من الاتحاد السوفيتي[2].

وفى 23 فبراير 1961 عاد ستة من الطلاب اليمنيين الدارسين في بكين إلى تعز واشتكوا أنه كجزء من دورة دراسية لهم، اضطروا لدراسة الماركسية– اللينينية. وعلى الفور أوعز الإمام لأحد أعضاء في الوفد اليمني الذي يزور الصين للتحقيق في الشكوى، الذي جاء في تقريره للإمام "أنه يجب مستقبلا اختيار طلاب مؤهلين بطريقة أفضل لتلك البعثات؛ على أن يكون الطلاب قد اجتازوا التعليم الثانوي، ويجب إجادتهم للغة أجنبية واحدة على الأقل، وأن يكونوا مسلمين متدينين ذوِى عقيدة إيمانية قوية، حتى لا تُضِلهم تيارات الحضارة الفاسدة"[3].

ومن الملاحظ أنه فى إطار العلاقات الثقافية حاولت الصين نَشْر المبادئ الشيوعية عن طريق الكتب والنشرات، وكذلك عرَضْها لعدد من الأفلام الثقافية والتسجيلية على العمال وعامة الشعب اليمنى، بل إنها حاولت نَشْر تلك المبادئ فى عدن أيضًا، حيث قامت بتهريب الكتب الشيوعية إلى هناك[4].

رابعاً: العلاقات العسكرية

(1) فتاة الجزيرة: عدد 1182، 19 نوفمبر 1959، ص 1.

(2) Middle East Record, Vol. 1, 1960, p. 396.

(3) Middle East Record, Vol. 2, 1961, p. 705.

(4) فتاة الجزيرة: عدد 1157، 19 أكتوبر 1959، ص 1.

عقب قيام العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية ومصر في 30 مايو 1956، أنشأت الأولى المكتب العسكري في سفارتها فى القاهرة في يوليو من العام نفسه، وهو أول مكتب عسكري أنشأته الصين في الدول العربية، وأهم مكتب عسكري لها في منطقة غربي آسيا وشمالي أفريقيا في أبريل عام 1958، قامت بعثة عسكرية مصرية رفيعة المستوى بقيادة الفريق محمد إبراهيم رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة بزيارة الصين، التقى خلالها مع الرئيس ماو تسي تونج ورئيس مجلس الدولة الصيني "شو أن لاي" . وكانت هذه أول بعثة عسكرية عربية رفيعة المستوى تزور الصين.

وفي أكتوبر عام 1960، رَأَسَ الفريق تشانج تسونج شيون، نائب رئيس الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي الصيني، بعثة عسكرية صينية رفيعة المستوى لرد زيارة الجمهورية العربية المتحدة. وبعد تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والعراق في أغسطس عام 1958، أنشأت الصين المكتب العسكري في سفارتها لدى العراق. وفي عام 1960، أرسل العراق بعثة عسكرية لزيارة الصين. وبعد ذلك، أنشأت الصين مكاتب عسكرية في سفاراتها في معظم الدول العربية، باستثناء البحرين وقطر وموريتانيا والصومال. بفضل هذه المكاتب العسكرية، تكثفت الزيارات العسكرية المتبادلة بين الصين والدول العربية وتعالج الشئون العسكرية بين الجانبين بشكل أسرع وأكثر فعالية[1].

وعقب عَقْد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية فى عام 1955 مع الكتلة الشرقية، حاول البدر هو الآخر الحصول على الأسلحة من دول الكتلة الشرقية وعقد صفقة الأسلحة لليمن، وجاء مع تلك الأسلحة بعثة روسية لتدريب الجيش اليمنى على تلك

(1) http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-07/28/content_631562.htm

الأسلحة[1]. وفى إطار تنُّوع مصادر السلاح طلبت اليمن السلاح من الصين أيضا، حيث شاع فى النصف الثانى من مايو 1959 أن اليمن سوف تَتَسَلم أكبر شحنة أسلحة من المعدات العسكرية والأسلحة الحربية الحديثة خلال أيام، ولذلك صدرت الأوامر من الحكومة اليمنية إلى مدير ميناء الحديدة للاستعداد لتفريغ شحنة كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية الصينية. فصدر الأمر إلى إداري الميناء بإيقاف جميع الأعمال الأخرى، استعدادًا لتفريغ هذه الشحنة الهامة[2].

أثار حصول صنعاء على الأسلحة الروسية والصينية، قلق الملك سعود مما أدى إلى توتُر العلاقات اليمنية السعودية بعض الشيء, حيث بعث سعود ببرقيتين إلى كُلَّ من الإمام والبدر يحذرهما من انتشار الشيوعية فى اليمن؛ وإذا كان ظاهر البرقية التحذير من انتشار الشيوعية، فإن "سعود" قصد من ذلك عدم ارتياحه لتلك الأسلحة التي تفد تباعا على ميناء الحديدة والصليف يرافقها خبراء وفنيون صينيون وروس[3]، ورد الإمام على تلك البرقية "بأن هذه تصرفات الولد البدر"[4]، ولذلك كثف الملك سعود اتصالاته بالقبائل اليمنية واعداً رؤساءهم بالمال والرواتب، كما شجع هجرة اليمنيين إلى المملكة العربية السعودية، حتى بلغ عددهم حوالي 150000 يمني , وقد

(1) جمال الدين الرمادى: المرجع السابق، ص 60.

(2) فتاة الجزيرة: عدد 1029، 22 مايو 1959، ص 1.

(3) دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية , الأرشيف السرى الجديد , محفظة 352، ملف 3/81/760 تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل وزارة الخارجية , 6أغسطس 1957

(4) دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية , الأرشيف السرى الجديد , محفظة 352، ملف 3/81/760 تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل وزارة الخارجية , 6أغسطس 1957

علق البعض على ذلك بأن سعود ينوي غَزْو اليمن بهم، وبَسْط سلطانه عليها لتحقيق أحلامه فى السيطرة على شبة الجزيرة العربية كلها[1].

ورغم حصول اليمن على الأسلحة من دول الكتلة الشرقية؛ إلا أن الإمام رفض وَضْع تلك الأسلحة تحت تصرف ضباط الجيش اليمنى، وقام بوضعها فى المخازن حتى انتهى مفعول معظمها أو فسدت فى المخازن. وقد بدأ الصينيون فى تلك المرحلة فى تصنيع القنابل من الحديد القديم الخردة ، وكذلك المسدسات للجيش ومشائخ حاشد وبكيل [2].

وفى أكتوبر عام 1960 وافقت حكومة الصين الشعبية على إرسال بعثة عسكرية صينية لتدريب القوات اليمنية المقاتلة على نفقة الحكومة الصينية[3]. حيث كان الإمام أحمد قد أمر فى نهاية عام 1959 بطرد البعثة العسكرية المصرية[4] التي كانت تعمل فى المملكة المتوكلية منذ عام 1957[1].

(1) دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية , الأرشيف السرى الجديد: محفظة 353 ، ملف 765 /2/81جـ1 ، تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل وزارة الخارجية 13ديسمبر 1957

(2) فتاة الجزيرة: عدد 1047، 12 يونيو 1959، ص 1.

(3) فتاة الجزيرة: عدد 1461، 6 أكتوبر 1960، ص 1.

(4) مع مطلع عام 1954 وصلت البعثة العسكرية المصرية الأولى إلى اليمن, وأقامت فى مدينة تعز، وعقب انقلاب مارس 1955 أنهي الإمام عملها فى يوليو 1955. وعقب عقد ميثاق جدة فى 28 أبريل 1956 بين اليمن ومصر والمملكة العربية السعودية، أرسلت القاهرة بعثة عسكرية جديدة إلى اليمن فى فبراير 1957, حيث قامت بتشكيل فوج جديد من الحرس الملكي أطلق عليه اسم "فوج البدر" ليكون نواة للجيش اليمني الحديث, كما استطاعت إقناع الإمام أحمد بافتتاح الكلية الحربية اليمنية المتوكلية التي كانت قد أغلقت عقب انقلاب 1948, واستمر عمل البعثة فى اليمن حتى انهي الإمام أعمالها عند قطع العلاقات مع

خامساً: الموقف الإقليمي والدولي:

اهتمت القوى الإقليمية والدولية الفاعلة فى الشرق الأوسط بالنشاط الصيني داخل المنطقة وخاصة داخل اليمن، وكانت الدول الغربية تراقب عن كَثَبٍ مدى التطوير الذى شهده النشاط الشيوعي –السوفييتي الصيني– فى اليمن، وتحرص على وجود غربي يضارعه بل يتفوق عليه. وكانت بريطانيا الدولة الغربية الأولي التى أثار قلقها ذلك التطور بحكم موقعها فى عدن ومنطقة الجنوب اليمني؛ فقد رأت فيه اختراقًا شيوعيًا لمنطقة توليها اهتمًاما كبيرًا. وعلي إثر ذلك وصل مستر ريتشاردز D.M.H. Riches وكيل وزارة الخارجية إلى تعز واجتمع بالإمام أحمد والبدر، وطلب إرسال وفد إلى لندن للتفاوض معه حول المشاكل المعلقة بين الطرفين، عقب ذلك سافر الأمير البدر إلى لندن على رأس وفد يمني، بدعوة من الحكومة البريطانية للتفاوض معها، إلا أن المفاوضات فشلت[2].

أثار النشاط الصينى المتنامي فى اليمن قلق أوليفر كيمب Oliver Kemp – القائم بالأعمال البريطاني فى تعز– فكتب فى 25 يناير 1958 إلى لندن باكتئاب

مصر عام 1961. انظر ؛ صلاح الدين المحرزي : الصمت الحائر وثورة اليمن ، د. ت ، بدون مكان ، 1998 ، ص 68؛ فاروق عثمان أباظة : بريطانيا والحركة الوطنية ، ص 176؛ دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية ، الأرشيف السري الجديد، محفظة 1445 ، ملف 3/71/39, تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل وزارة الخارجية ، 22 فبراير 1955.

(1) عبد الله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية ، ط3 , بيروت , منشورات العصر الحديث , 1987.، ص 119 , 120 .

(2) دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية , الأرشيف السرى الجديد ,محفظة 352، ملف 760 /3/81 ، تعليق الإدارة العربية للخارجية المصرية ، 21 نوفمبر 1957.

قائلاً: "يَبْدو من المؤكد الآن قبول الإمامِ للمساعدات الشيوعية، وكذا فتح مفوضية سوفيتية وأخرى صينية"، وكان ذلك رد فعل علي المؤامرة الفاشلة التي دبرتها بعض العناصر الزيدية لقتل الإمام، والتى اتّهُمت بريطانيا بأنها ضالعة فيها"[1].

وقد اهتمت وزارةِ الخارجية البريطانيةِ بتلك الملاحظةِ خاصة وكيل وزارة الخارجية ريتشاردز الذي رَأَىَ أن الموقف فى اليمن ينذر بالخطر[2]، وأن اليمن قد يصبح حقلا خصبًا للنشاط والدعاية الشيوعية، خاصة مع الاضطراب والصراع الداخلى فى اليمن، إضافة إلى كُرْه الشعب للأسرة المتوكلية ، وأخيرا لتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى اليمن. "وإنّ الموقف الغربي والأمريكيَ غريبُ؛ فهو بالأحرى يَفْسح المجال للكتلة الشيوعية للاستحواذ على اليمن"[3].

وقد حاول أوليفر كيمب متابعته النشاط الشيوعي عن كثب، غير أن الإمام طلب من الحكومة البريطانية سَحْبه علي الفور، وفى الثاني والعشرين من فبراير 1958 غادر كيمب اليمن، وكان السبب المعلن هو عدم التزامه بالأعراف الدبلوماسية وخروجه إلى الأسواق وأماكن أخري بغير موعد محدد، ودون إذن من السلطات اليمنية، وحل محله فى سبتمبر 1958 كريستوفر بيرس جوردن C. P. Jordan[4].

---

(1) FO. 371/132950, British Legation Ta'iz [Kemp] to FO, 24 January 1958'.

(2) Foreign Relations of the United States, (1958–1960) Vol. XII. Near East region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula , p. 804 , 805 .

(3) FO. 371/132950, British Legation Ta'iz [Kemp] to FO, 24 January 1958'.

(4) دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية , الأرشيف السرى الجديد ,محفظة 352، ملف 760 /3/81 ، تعليق الإدارة العربية للخارجية المصرية ، 21 نوفمبر 1957.

وفى محاولة لتهدئة الموقف بين بريطانيا والمملكة المتوكلية اليمنية واحتواء النشاط الشيوعي، فوصل إلى تعز عضوانِ من أعضاء البرلمان البريطاني من حزب العمال – هما ريتشارد سورنسن R . W. Sorensen وجون ديكديل John Dugdale – فى أبريل 1958؛ غير أن الزيارة لم تؤد إلى شىء، وإن وصفتها الوثائق البريطانية بأنها دعمت موقف العناصر اليمنية المعتدلة بزعامة القاضى العمرى وأعطتها فرصة للتحرك لكسر الجمود فى العلاقات البريطانية اليمنية [1] .

ولما كان جوردن –القائم بالأعمال البريطاني فى تعز– ممنوعًا من الخروج إلى الأماكن العامة أو الالتقاء بحرية بأفراد الشعب اليمني؛ مما منعه من متابعة النشاط الشيوعي فى اليمن – خاصة الصيني– لذلك بعث إلى الخارجية البريطانية يطلب منها الاستعانة بالبعثة الدبلوماسية الإيطالية –البعثة الغربية الوحيدة التي كانت تتمتع بحرية التنقل فى البلاد– لمتابعة ذلك النشاط، ولذلك عُقِدت اجتماعات دورية منتظمة بين جوردن والقائم بالأعمال الإيطالي فى تعز. ففي اجتماع عُقِد بينهما فى السادس والعشرين من نوفمبر 1960، أشار الأخير إلى رغبة الإمام فى تحقيق التوازن بين الوجود الغربي والوجود الشيوعي فى بلاده، إلا أنه يجد نفسه أحيانا مضطرا إلى قَبُول المساعدات الصينية السوفيتية، بسبب ضغط الرأي العام الذى يطالب بتطوير اليمن، وبسبب ضعف المساعدات الغربية، وعدم اهتمام الغرب حتى فى البدء فى المشاريع المتفق عليها"[2].

(1) FO. (371 / 140306) , Annual Reports From Taiz to F. O. , 19 Jan. 1959 .

(2) FO. 371 / 160593 , Annual Reports From Taiz to F. O. , 23 Jan. 1961.

واستخدمت بريطانيا حركة الأحرار اليمنيين[1] للضغط علي صنعاء للحد من النشاط الشيوعي؛ حيث اعتقد الإمام بأن لندن لها يد فى النشاط المتنامي لحركة الأحرار اليمنيين؛ فقدم احتجاجاً شديد اللهجة إلى القائم بالأعمال البريطاني فى تعز، مهدداً بقطع العلاقات مع لندن [2]. فقامت بريطانيا بطرد بعض رموز المعارضة، وضيقت الخناق علي نشاط حزب الأحرار فى عدن مع تبادل المعلومات بين الجانبين[3].

وحاولت بريطانيا استخدام المساعدات الاقتصادية لمحاربة المد الشيوعي – الصيني والسوفيتي– في اليمن، وعندما رفضت الأخيرة تلك المساعدات، طلبت لندن من الولايات المتحدة اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين وضع الغرب فى اليمن، ودَعْم العناصر المحافظة الموالية للغرب هناك، للتصدي للنشاط الصيني السوفيتي هناك؛

(1) ظهرت حركة المعارضة في اليمن كرد فعل طبيعي لسياسة الإمام يحيي طوال عهده , والتي اتسمت بالسلطة المطلقة والتمسك بالعزلة وعدم مواكبته التغيير والإصلاح , وقد أدت هذه السياسة إلى خَلْق روح التذمر لدي الفئات المستنيرة من أبناء الشعب اليمني داخل اليمن وخارجه, وعقب مطاردة الحكومة المتوكلية للمعارضة اليمنية هرب أقطابها إلى عدن، وهناك تم تأسيس حزب سياسي أطلق عليه اسم "حزب الأحرار اليمنيين" فى نهاية عام 1944, وكانت بريطانيا تهدف بإيوائها العناصر المعارضة لحكم الإمام حتى يصبحوا ورقة رابحة فى يدها تلوح له بها وتساومه عليها، وقد استطاع الحزب التخطيط لانقلاب عام 1948، وقد استمرت هذه الحركة فى عهد الإمام أحمد –الذي حافظ على الكثير من سياسة والده– غير أنها شكلت فرعا آخر لها في القاهرة عقب قيام ثورة 23 يوليو 1952، وقد استغل جمال عبد الناصر تلك الحركة للضغط على الإمام أحمد للسير في ركاب القومية العربية. لمزيد من التفاصيل انظر فتحى الديب: عبد الناصر وحركة التحرير اليمنى، دار المستقل العربي، القاهرة، 1990، ص 70, 71؛ على عبد القوي الغفاري: الوحدة اليمنية، صنعاء, مؤسسة الكتاب المدرسي، 1997، ص 66؛ صادق عبده على: المرجع السابق، ص 109؛ فاروق عثمان أباظة: بريطانية والحركة الوطنية فى الشطر الجنوبي من اليمن، القاهرة , دار المعارف 1988، ص ص 148 – 158.

(2) فتاة الجزيرة : عدد 1528 ، 2 يناير 1961 ، ص 1 .

(3) عبد الله فارع عبده العزعزي : المرجع السابق ، ص 142 .

فقد أكد تقرير اللجنة الاقتصادية فى حِلْف شمال الأطلنطي فى باريس، "بأن الانتهاء من بناء ميناء الحديدة وطريق صنعاء – الحديدة بمساعدات شيوعية، من شأنه أن يضاعف الصادرات الصينية السوفيتية إلى صنعاء بنسبة عشرة أضعاف، الأمر الذي سيمنح الدعاية الشيوعية فرصة كبيرة فى اليمن[1].

واهتمت الولايات المتحدة أيضا بمتابعة النشاط الشيوعي -خاصة الصيني- في اليمن؛ حيث دخلت منطقة الشرق الأوسط دائرة الاهتمام الأمريكي بعد انهيار القوى الغربية التقليدية – بريطانيا وفرنسا- عقب أزمة السويس عام 1956 م ، فعرضت واشنطن على صنعاء عدداً من المساعدات الاقتصادية في عام 1956، كما زارها المبعوث الأمريكي للشرق جيمس ريتشارد – مساعد الرئيس الأمريكي -فى 11 ابريل 1957 والتقي بالبدر فى الحديدة ، وتناول الحديث بينهما موقف دول الشرق الأوسط من الكتلة الشيوعية[2], كما عرض المبعوث الأمريكى على الإمام أحمد مليون دولار مقابل الاشتراك فى مبدأ إيزنهاور[3]، إلا أن الإمام رفض العرض الأمريكى، وفى مايو من العام نفسه زار تعز جورج دورست – السفير الأمريكي فى جدة لوزيرها

(1) Foreign Relations of the United States , (1955-1957) , Vol. XIII, p. 765 .

([2]) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية, الأرشيف السرى الجديد, محفظة 1445، ملف 59، تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل وزارة الخارجية، 14 إبريل 1957 .

([3]) أصدر الرئيس الأمريكي المشروع الذي ارتبط باسمه في 30 يناير 1957م والذي يقضي بأن تستعمل الولايات المتحدة القوة المسلحة لصد أي عدوان سوفييتي قد يتعرض له الشرق الأوسط ، ومساعدة أية دولة أو مجموعة من الدول في المنطقة لتنمية اقتصادها والمحافظة على استقلالها ، واستعمال القوة المسلحة لمساندتها إذ ما تعرضت لخطر العدوان من الاتحاد السوفييتي أو أية دولة تدور في فلكه، وفي سبيل ذلك تمنح الولايات المتحدة شعوب المنطقة مبلغاً يصل إلى 200 مليون دولار لتقوية الأمن الداخلي، وتشجيع الحكومات للمحافظة على النظام.

Heikal . H . Mohamed: Cutting The lion's Tail Suez, There Ough Egyptian Eyes , First Published , London , 1986 , P. 216 .

المفوض فى اليمن – لعرض مساعدات أمريكية جديدة على الإمام، وفى سبتمبر 1957 وصلت بعثة اقتصادية أمريكية عرضت على الإمام مساعدات اقتصادية أولية، قيمتها نحو خمسة ملايين دولار[1].

ولما كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس هو مَنْع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية من الحصول على مجالات واسعة من النفوذ في المملكة المتوكلية اليمنية، ولما كانت العقبات الرئيسية أمام قبول سياسة واشنطن تلك هو معارضتها السابقة للاتجاهات العامة فى العالم العربي؛ فقد رأت المفوضية الأمريكية محاولة إزالة هذه العقبة بالعمل فى تلك المرحلة من خلال قنوات تمثل الاتجاهات العربية مثل الجامعة العربية، والجمهورية العربية المتحدة؛ ولذلك مع نهاية عام 1958 حاولت واشنطن الاستعانة بالقاهرة للحد من النشاط السوفيتي الصيني فى اليمن، فقد وصلت برقية من القنصلية الأمريكية فى عدن إلى إدارة الدولة فى 22 سبتمبر 1958 توصي فيها بالتفكير بإمكانية التعامل مع اليمن من خلال الجمهورية العربية المتحدة للحد من النفوذ الشيوعي، وأشارت البرقية أيضًا إلى أن المشاعر في اليمن معادية لواشنطن، وهذا واضح من عداء البدر، فموطئ القدم الذي حصلت عليه الولايات المتحدة معرَّض للخطر، فالعراقيل توضع في وجه المساعدات الأمريكية، في حين نرى المساعدات المصرية والصينية والسوفيتية في تزايُد مستمر على شكل معدات وإنشاءات ضخمة، لذلك على الحكومة الأمريكية مواجهة النفوذ الشيوعي في اليمن. وكانت أُولي الخطوات فى هذا الشأن من قبل الإدارة الأمريكية هو التصديق على أن يكون السفير الأمريكي فى الجمهورية العربية المتحدة سفيرًا لليمن أيضًا، وإقناع صنعاء والقاهرة بأن واشنطن تعمل لصالح العرب[2] .

(1) FO. 371 / 140306 , Annual Reports From Taiz to F. O. , 8 Jan. 1958 .

(2) F. R.U. S. , (1958-1960) , Vol. 7, P. 8o2,803 .

ويبدو أن هذا الاتجاه من قبل الولايات المتحدة قد لاقي قَبُولا من الجمهورية العربية المتحدة، وذلك في إطار سعيه للحد من النشاط الشيوعي فى المنطقة واليمن بصفة خاصة، وهو الاتجاه المعادي للنشاط الناصري -خلال تلك الفترة- فقد كان الروس والصينيون يؤكدون لليمنيين أن الأسلحة والمساعدات الاقتصادية وأوجه الإصلاحات الأخرى، ما هي إلا مساعدات من قبل الدول الشيوعية لدولة اليمن، وليس لمصر يد فى ذلك. كما أن القاهرة كانت قد لاحظت زيادة نشاط وتحركات نمتشينوفا -القائم بأعمال الروسي- و"اليتشن فن" –القائم بالأعمال الصيني فى تعز- خلال تلك الفترة، فقد كانا علي اتصال دائم بالأمير البدر، كما كانا كثيرَي التنقلات داخل المملكة، مما أظهر أن الدول الشيوعية تسعي بشكل جاد للحد من تغلغل النفوذ المصري فى اليمن[1].

ومن ثَمَّ سعت القاهرة -خلال تلك الفترة- على الحد من النفوذ الشيوعي فى اليمن، تماشيا مع سياستها العامة المناهضة للشيوعية فى العالم العربي خلال النصف الأول من عام 1959، وتماشيا مع هذه السياسة الجديدة فقد اقترح عبد الناصر فى أبريل 1959 أن تتولي الولايات المتحدة إنشاء مشروع طريق المخا – تعز بدلا من الصين الشعبية، وهو ما وصفته الإدارة الأمريكية بأنه يتناقض مع موقف الجمهورية العربية المتحدة السابق تجاه النشاط الأمريكي فى اليمن [2] .

(1) دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية , الأرشيف السرى الجديد , محفظة 353 ، ملف 760/ 81 / 2 جـ 1 ، تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل وزارة الخارجية ، 23 أبريل 1959 .

(2) F. R.U. S. , (1958–1960) , Vol. 7 , P. 811 .

ومـع بدايـة عـام 1959 حاولـت الولايـات المتحـدة تحسـين علاقاتهـا بـاليمن لمواجهة التغلغل الصيني السوفيتي؛ فجرت مباحثات أمريكية- يمنية أسفرت عن تلقى صـنعاء مسـاعدات اقتصـادية عاجلـة مـن واشـنطن، كمـا اتفقت الولايـات المتحـدة مـع اليمن علـى تنفيذ عدد من المشروعات منها إنشاء طريق برى يربط ميناء المخا بمدينة صنعاء، إضافة إلى العمل على إنشاء طريق يربط مدينة المخا بمدينة تعز مباشرة ويبلغ طوله 400 كم ، وقد بلغت تكلفة هذين المشروعين 15 مليون دولار . كما قامت أيضا بمشروع إيصال مياه الشرب إلى مدينة تعز، كما بدأت ببناء سد قرب مدينة تعز[1].

وفى إطار التنافس مع الصين الشعبية على تقديم المساعدات لليمن، وفى إطار التنـافس مـع الصـين الشـعبية علـى تقـديم المسـاعدات للـيمن، أبلـغ القـائم بالأعمـال الأمريكي فى اليمن جارلس فركسون C. B. Ferguson وزير الخارجية اليمني بأن المباحثات الجارية بين وفدى البلدين توصلت إلى اتفاق يتضمن إيصال شحنات القمح إلـى الـيمن (29 يونيـو– 30 سـبتمبر) 1959 [2]، كمـا قامـت شـركة الزيـت الأمريكيـة (انفستمنت كمبنى) بتوزيع 1000 طن من القمح خلال شهر أكتوبر 1959، وأثناء ذلك التقى بعض مسئولي البعثة الأمريكية، بالإمام لسؤاله عن الطريقة التى سيتم توزيع القمح بها، الذي أشار إلى أن حكومته ستتولى ذلك، وقد تابع الإمام عملية نقل

(1) فتاة الجزيرة: عدد 1187، 24 نوفمبر 1959، ص 1؛ انظر أيضا نفسه: عدد 1119، 6 سبتمبر 1959، ص 1.

(2) The American charg'e d' Affaires to the Minister of Foreign Affairs of Yemen, 29. Jun . 1959 , No. 1 , in . U . S. T . I. A , Vol. 10 , p. 1402,

القمح الأمريكي إلى المخازن وغيرها من المناطق، واكتشف حدوث تلاعب من رجال الإدارة[1].

وفى شهر مارس 1960 دعت بريطانيا حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنسيق سياستها بشأن المساعدات التى يتوجب تقديمها إلى المملكة المتوكلية اليمنية لغرض خلق حالة من التوازن مع المساعدات التى تقدمها دول المعسكر الشيوعي. وقد ردت الولايات المتحدة على تلك الدعوة بأنها تشاطر بريطانيا قلقها الناجم عن التغلغل الشيوعي فى اليمن، وتعترف بأنه يشكل تهديدًا خطيرًا على مصلحة العالم الغربي فى الجزيرة العربية، ولفتت انتباهها إلى الخطوات التى اتخذتها فى اليمن، التى تضمنت افتتاح مفوضية فى تعز، والتوصل إلى اتفاق تجارى واقتصادي معها، وتوفير منح دراسية لستة طلاب يمنيين. وأكدت أنها ستولى اهتمامًا كبيرًا لمساعدة اليمن فى المستقبل القريب فى حدود ما تسمح به التخصيصات. وعبرت عن أملها فى استمرار المشاورات بينهما بشأن المساعدة التى يتوجب تقديمها إلى اليمن .

وقد استشعر القائم بالأعمال الأمريكى فى تعز جورج فردريك رينهاردت G. Frederick Reinhardt [2]، تزايد النفوذ السوفيتي الصيني فى اليمن وأَوْصى حكومته بتنفيذ برنامج سريع وفعال لمساعدة اليمن، لافتًا نظرها إلى تراجع برنامج

([1]) فتاة الجزيرة: عدد 1187، 24 نوفمبر 1959، ص 1؛ انظر أيضا نفسه: عدد 1119، 6 سبتمبر 1959، ص 1.

(2) جورج فريدريك رينهارت (1911–1971) دبلوماسي أمريكي ولد في بيركلي، كاليفورنيا، حصل على درجة البكالوريوس في الفنون في عام 1933، وحصل على درجة الماجستير من جامعة كورنيل عام 1935. وعين قائم بالأعمال في فيتنام الجنوبية (1955–1957)، ثم إلى اليمن (1960–1961) وقدم أوراق اعتماده للإمام احمد بن حميد الدين فى الثامن والعشرين من أبريل 1960 ، ثم أصبح سفيرا للولايات المتحدة فى إيطاليا (1961–1968). https://en.wikipedia.org/wiki/G._Frederick_Reinhardt, Middle East Record, Vol. 1, 1960, p. 396.

المساعدات الأمريكية لليمن، مقارنة بتلك التى قدمتها كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي. وأشار إلى ذلك مساعد نائب وزير الخارجية الأمريكية فى مذكرة قدمها إلى وزير الخارجية، أوضح فيها "أن الفرص أمام تزايد النشاط السوفييتي الصيني فى عدد من البلدان النامية منها تزداد بشكل واضح. ويبدو أن هذا النشاط موجه للتفوق على النفوذ الغربي، مضيفًا أن الموقف فى اليمن مثير للشك ويحتاج إلى إجراء أمريكي سريع.

وفى إطار سَعْيها لمقاومة المد الصيني السوفيتي في اليمن، رأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دعم الأمير الحسن في المطالبة بولاية العهد على اعتبار أن اليمن فى ظل حكم الأخير سوف تكون جارًا أقل شغبًا لبريطانيا فى مستعمرة عدن والمحميات، كما سيكون أكثر حذرًا بشأن العلاقات مع الصين والاتحاد السوفيتي[1]. وعلى ذلك فقد رفضت الكتلة الغربية الاتجاه الساعي إلى تنصيب البدر إماما، خلفًا لوالده، على أساس أنه سيؤدي إلى ازدياد النفوذ الصيني - السوفيتي. كذلك عملت الولايات المتحدة إلى نَشْر عدد من الكتب والنشرات الأمريكية وتوزيعها على الضباط اليمنيين الذين تلقوا تعليمهم فى مصر [2] .

أما الموقف المصري تجاه النشاط الصيني في اليمن فقد اتسم بالتقلب؛ فرغم أن القاهرة كانت البوابة التى نفذت منها الصين الشعبية إلى المملكة المتوكلية اليمنية، وعلى الرغم من تشجيع عبد الناصر للأمير محمد البدر على تطوير علاقاته مع الصين ودول الكتلة الشرقية؛ إلا أن العلاقات سرعان ما تدهورت بين القاهرة وبكين؛

(1) F. R.U. S. , (1958–1960) , Vol. 7, P. 8o6, 807 .

(2) دار الوثائق المصرية : وثائق وزارة الخارجية المصرية , الأرشيف السرى الجديد , محفظة 353 ، ملف 760 / 2/81جـ1 ، تقرير من المفوضية المصرية بصنعاء إلى وكيل وزارة الخارجية ، 15 أبريل 1958.

فمع بداية عام 1959 شنت الجمهورية العربية المتحدة حملات مطاردة للعناصر الشيوعية بها، وفى الثالث والعشرين من يوليو 1959، هاجم "ناصر" في خطاب له الشيوعيين العرب، واصفًا إياهم "بعملاء الأجانب"، وقد أدانت الصين هذه الأعمال وأطلقت هجمات ضد شخص عبد الناصر، وقد ردت الجمهورية العربية المتحدة بحملة دعائية ضد الصين ؟، وعلى اثر ذلك دعت الصين خالد بكداش[1] – الأمين العام للحزب الشيوعي السوري– إلى احتفالات الذكري العاشرة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، واستقبلته بترحيب حار ونظم له الصينيون في الثامن من سبتمبر 1959 اجتماعًا عامًا القي فيه خطاباً ضد الجمهورية العربية المتحدة وشخص عبد الناصر، بحضور ماوتس تونج وشو ان لاي، وليو شاوشي، وقد أذاعت بكين ذلك الخطاب باللغة العربية. ورغم أن المسئولين الصينيين أكدوا بأن بكداش ليس له صفة

(1) ولد خالد بكداش (1912 – 1995) لأسرة كردية في دمشق، درس في مدرسة التجهيز الثانوية (جودت الهاشمي اليوم)، وكان من قياديي الحركة الطلابية، واشتغل في الصحافة الوطنية مراسلاً ومترجماً ومحرراً، كما عمل مدرساً خصوصياً للغة العربية والفرنسية والرياضيات ومراقباً في معمل التبغ. انتسب إلى الحزب الشيوعي عام 1930، وكان مسئول الحزب في دمشق، وفي عام 1931 اعُتقل مع عدد من رفاقه بينما كانوا يطبعون جريدة الحزب المركزية «المطرقة والمنجل»، وبعد خروجه من السجن أسهم في تنظيم إضرابات عمالية في كل من دمشق وحمص وحماة وبيروت. انتسب إلى معهد (كلية) الحقوق عام 1932، ولم يكمل دراسته لصدور حكم بسجنه، وفي عام 1933 أصبح الأمين العام للحزب الشيوعي السوري اللبناني. وهو أول نائب وبرلماني شيوعي عربي، ومؤسس جريدة صوت الشعب عام 1937. وهو أول من ترجم بيان الحزب الشيوعي للعربية. بقي أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوري حتى وفاته، وكان يعد من أبرز الشخصيات الشيوعية العربية وقد سُمّي بعميد الشيوعيين العرب؛ انظر: الموسوعة العربية : المجلد الخامس ، التاريخ والجغرافية والآثار، أعلام ومشاهير، ص 354.

رسمية، إلا أن المسئولين في الجمهورية العربية المتحدة وجهوا احتجاجًا شديدًا إلى بكين، وتأزمت العلاقات بين البلدين لمدة عام[1].

وقد استشعر جمال عبد الناصر الخطر المحدق بالدول العربية من النشاط الشيوعى المتنامى فى المنطقة؛ خاصة بعد سيطرة الشيوعيين على العراق، وإعلان الشيوعيين في سوريا حركة انفصالية، وترك "شو ان لاى" للشيوعى السوري خالد بكداش ليهاجم الجمهورية العربية المتحدة وجمال عبد الناصر عبر الإذاعة الصينية، ومن ثَمَّ تأثرت العلاقات اليمنية الصينية بتوتر العلاقات بين القاهرة وبكين.

وعلى اثر تحذيرات جمال عبد الناصر للحكومة المتوكلية من النشاطات الصينية الهدامة، قام الإمام أحمد في سبتمبر عام 1959 باستدعاء رؤساء البعثة الصينية إلى قصره فى مدينة الحديدة، وحذرهم من مغبة التدخل فى شئون اليمن وأهله، وتجنُّب الاتصال مع سكانها[2]، وأكد لهم أنه بلغ مسامعه بأن هناك أموالا طائلة تصرف كهبات وعطايا لبعض أبناء اليمن، وأنها تُستخدم فى الدعاية للأفكار الشيوعية، وأن مثل هذه الدعاية ليس لها سوى نتيجة واحدة، هى إثارة القلاقل التى لا تُحمد عقباها، وعندما اظهر الصينيون الاستغراب، أردف الإمام قائلا: "لا تظنونى غافلا عما يجرى فى بلادى، فأنا متيقظ وتصلني كل شاردة وواردة، وأنني مستعد لكل من توسوس له نفسه فى بث دعاية أو مبادئ هدامة تخالف دين الإسلام، وأحكام الشريعة سوف تطبق على القاصي والداني، والقريب والبعيد، سواء الحاضر أو البادي. وكذا مَنْ يبث الإلحاد فى هذا البلد الأمن....، والله إنى اعرف نيّات كل أجنبي ... وفى استطاعتي أن أصارحه بنياته فى بلادي"؛ كما استدعى الإمام أيضا رؤساء البعثة الروسية القائمين بتعمير ميناء الحديدة ، وطلب منهم أن تكون الحديدة عروس البحر الأحمر، وحثهم على الانتهاء من العمل فى اقرب وقت ، ثم ردد عليهم

([1]) هاشم بهبهاني: المرجع السابق، ص 29 – 30 .

([2]) Yitzhak Shichor: Op. Cit, p. 82.

ما قاله للبعثة الصينية من وجوب الالتزام جانب عملهم وعدم التدخل فى أمور اليمن الداخلية أو بث مبادئ تتنافى مع الدين الإسلامي[1]،

وقد ظهر تحول موقف الإمام أحمد تجاه البعثة الصينية، أثناء احتفال المفوضية الصينية بالعيد القومي للصين في أكتوبر 1959[2]. حيث لاحظ البعض غضب الإمام على الذين حضروا الاحتفال، حيث اكتشف علاقة الصينيين بخلية تعز الشيوعية، وكانت الجمهورية العربية المتحدة قد طلبت من المملكة المتوكلية وباقي الدول العربية استدعاء الطلاب العرب من دول المعسكر الشرقي، وعدم السماح لأي طالب عربي بالسفر إلى هناك مرة أخرى للانتظام فى جامعاتها؛ حتى لا يتأثر هؤلاء الطلاب بالمذهب الشيوعي[3].

أسفرت حملة عبد الناصر علي الشيوعية -وخاصة ضد الصين الشعبية- عن رد فعل قوى فى اليمن ، فقد ذكر وزير الخارجية اليمني أن الشيوعيين فى اليمن يتم إهانتهم فى الشوارع[4]. واتخذ الإمام أيضا عددًا من الإجراءات للحد من ذلك النشاط الذي، حيث استدعى رؤساء البعثتين الصينية والسوفيتية مرة أخرى، وحذرهما من نَشْر الإلحاد وترويج الشيوعية بين أبناء الشعب اليمني[5]. كما تم فَصْل عدد من الموظفين اليمنيين ذوي العلاقات الجيدة مع البعثتين[6]. وقامت الحكومة المتوكلية في نوفمبر 1959بطرد خمسة وعشرين من الخبراء الصينيين[7].

([1]) فتاة الجزيرة: عدد 1119، 6 سبتمبر 1959، ص 1.

([2]) نفسه: عدد 1144، 5 أكتوبر 1959، ص 1.

([3]) نفسه: عدد 1147، 9 أكتوبر 1959، ص 1.

(4) F. R.U. S. , (1958–1960) , Vol. 7, P. 812, 813 .

([5]) فتاة الجزيرة : عدد 1119 ، 6 سبتمبر 1959 ، ص 1 .

([6]) نفسه: عدد 1125 ، 13 سبتمبر 1959 ، ص 1 .

([7]) Yitzhak Shichor: Op. Cit, p. 82.

وعقب تدهور العلاقات المصرية اليمنية بعد حل اتحاد الدول العربية فى عام 1961 ازدادت حساسية العلاقات اليمنية الصينية ومع كل دول المعسكر الشيوعي، إذ عد الإمام كُلاً من الاتحاد السوفيتي والصين، الداعمين الأساسيين للجمهورية العربية المتحدة، وعد فكرهما خطرًا جسيمًا على مملكته. وبناءً على هذا الافتراض، عمل الإمام على الحد من النفوذ الشيوعي وأبعد أعدادا كبيرة من السوفيت والصينيين خارج البلاد، بالمقابل قبل عروض مساعدات غربية لتعويض ما فقده من مساعدات الشيوعية. ومع ذلك حرص الصينيون والسوفييت على عدم إظهار تأثرهم بالتغير الذى حدث فى موقف الإمام تجاههم، لا على المستوى الرسمي ولا فى الصحف التى تروج لهم، ولذلك ظلت علاقات الإمام مع الصين ودول المعسكر الشيوعي علاقات ودية ظاهريا حتى وفاته فى 19 سبتمبر 1962 ، واستمرت كذلك فى الأيام القلائل التى تولى فيها البدر الإمامة.

وفي السادس والعشرين من سبتمبر عام 1962، وقع انقلاب بقيادة عبد الله السلال أطاح بالحكم الملكي وتأسست الجمهورية العربية اليمنية، وقد اعترفت الصين الشيوعية بالانقلاب فور وقوعه[1]. حيث بعث "شو إن لاي" رسالة في 6 أكتوبر 1962 إلى عبد الله السلال، رئيس مجلس الوزراء اليمني يهنئه فيها على قيام الجمهورية العربية اليمنية[2].

وربما يعود اعتراف الصين الشيوعية ودول الكتلة الشرقية بالنظام الجمهوري فى اليمن، إلى أنها لم تستفد من علاقاتها الطويلة مع النظام الإمامي، ولم تحقق ما كانت تصبو إليه من تلك العلاقات على المستوى الاستراتيجي أو على مستوى نشر المذهب الشيوعي فى منطقة الخليج العربي، الذي يعود إلى طبيعة النظام الإمامى الملكي المتوجس من الأجانب ومن أي نشاط لهم، وكذا لإحكام الدول الغربية

(1) Middle East Record Volume 1, 1960, p. 397.

(2) Peking Review: Vol. 41, 1962, p. 23

سيطرتها على المنطقة، ولاشك أن تغيير الوضع في اليمن من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري كان يعني التحول إلى الليونة السياسية، كما يتناسب مع موقف الكتلة الشيوعية من دَعْم الحركات الثورية والاستقلالية المتمردة على الأنظمة الرجعية القديمة المرتبطة تاريخيًا بالاستعمار، وبسقوط نظام الإمامة وقيام النظام الجمهوري، تبدأ مرحلة جديدة فى العلاقات اليمنية الصينية.

الخاتمة

خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها :

– أن منطقة الشرق الأوسط – بما فيها المنطقة العربية – لم تدخل بؤرة اهتمام جمهورية الصين الشعبية خلال (1949 – 1955م)، حيث ركزت بكين خلالها على تعزيز سلطتها الداخلية، كما ركزت فى سياستها الخارجية على منطقة جنوب شرق آسيا، فى حين كانت دول المنطقة العربية تقيم علاقات جيدة مع الصين الوطنية، وتعدها الممثل الشرعى للصين فى الأمم المتحدة.

– شهد مؤتمر باندونج خلال (18 – 24) أبريل عام 1955 نقطة تحُّول فى العلاقات بين الصين الشعبية والمنطقة العربية، حيث أعطى المؤتمر نقطة البداية للاتصال السياسي بينهما، ولذلك سعت بكين لإقامة علاقات مع دول المنطقة العربية ، وكانت القاهرة بوابتها للمرور داخل المنطقة.

– كانت بداية الاتصال بين المملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية الصين الشعبية، بمبادرة من الأمير محمد البدر بن أحمد حميد الدين –ولي عهد اليمن– في الخامس من يونيو 1955، ومن ثم اهتمت القيادة الصينية بتلك المبادرة، وعليه قرر استكشاف إمكانية إقامة العلاقات الدبلوماسية مع اليمن.

– امتلكت اليمن والصين دوافع عديدة لتطوير علاقاتهما على جميع الأصعدة، غير أن تلك العلاقات ظلت فى حالة من الترقب والجمود طوال الفترة منذ سبتمبر عام 1956م وحتى بداية عام 1958، وربما يعود ذلك إلى بطء الدبلوماسية اليمنية، وطبيعة النظام الإمامى، غير أن السبب الرئيس في ذلك يعود إلى أن الحكومة المتوكلية لم تكن استنفدت بعدُ كُلَّ محاولاتها للتفاوض مع الغرب –بريطانيا والولايات المتحدة – بشأن الجنوب اليمني والمساعدات الاقتصادية؛ ومن ثم لم تتخذ خطوات جادة نحو تطوير علاقاتها مع الصين ودول الكتلة الشرقية إلا بعد رَفْض الدول

الغربية التفاوض معها. وتمثل ذلك في فشل المفاوضات البريطانية اليمنية خلال زيارة البدر للندن(9 – 21) نوفمبر 1957.

– مع بداية عام 1958 اكتسبت العلاقات الصينية اليمنية دفعة قوية، عندما قام الأمير محمد البدر بزيارة بكين خلال الفترة (31 ديسمبر 1957 – 13 يناير 1958م) حيث عقدت معاهدة يمنية صينية –عُدَّت أول معاهدة صداقة للصين الشعبية مع العالم العربى– ضمت اثنتي عشرة مادة، أكدت على المحافظة على السلم والصداقة والتعايش السلمي بين البلدين، والعمل على أن تعود المعاهدة بالفائدة على كلا البلدين، ومن خلال المعاهدة اتفق الطرفان على تبادل التمثيل الدبلوماسي، وأن يكون هناك تعاون اقتصادي وثقافي وعلمي، وأن تكون مدة المعاهدة عشر سنوات، تُجدد تلقائيّا إلا إذا رغب احد الطرفين في الإلغاء أو التعديل.

– كان للصين الشعبية مواقف عديدة تجاه قضايا السياسة الداخلية اليمنية خلال فترة الدراسة؛ منها: الصراع على ولاية العهد، وانضمام اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة، والاعتداءات المتكررة من قِبَل بريطانيا على الحدود اليمنية، والصراع السياسي فى اليمن، وأخيرًا محاولة نشر المذهب الشيوعي فى اليمن؛ التى رأت فيها أرضًا خصبة يمكن نَشْر الفكر الشيوعي بسهولة فيها، واستخدمت وسائل عديدة لاستقطاب الشباب اليمنى إلى الخلايا الشيوعية منها: توزيع الأموال وتوطيد علاقاتها بالقطاعات المختلفة داخل المجتمع اليمنى، وتنظم حفلات ومسابقات شبه يومية قدمت خلالها أدوات التسلية واللهو، وعَرْض الأفلام الحربية. وأخيرًا إظهار الاحترام للشعائر الدينية الإسلامية، وإقامة الاحتفالات في المناسبة الدينية الإسلامية.

- شَكّلت العلاقات الاقتصادية محورًا مهمًا من محاور العلاقات بين اليمن والصين الشعبية، فخلال زيارة الأمير البدر لبكين فى يناير 1958، تم توقيع الاتفاقية الصينية اليمنية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني. والتى بمقتضاها منحت بكين صنعاء قرضًا طويل الأجل بقيمة 70 مليون فرنك سويسري، ، كما وعدت بتقديم المساعدات الفنية وإقامة عدد من المصانع ، وتنفيذا للمعاهدة عَبَّدت الصين عدداً من

الطرق، مثل تعبيد طريق الحديدة –صنعاء وطريق صنعاء – صعدة، والطريق ما بين عمران وحجة، وأقامت مصنعاً للغزل والنسيج. كما قدمت مساعدات عينية من القمح، وصلت أثناء ذروة الأزمة الغذائية التى تفاقمت خلال عامي (1959 – 1960). ويلاحظ أيضًا سَعْي بكين لطرد البضائع المنافسة لها فى السوق اليمنية.

– كان الأثر الأبرز للبعثة الصينية فى المملكة المتوكلية اليمنية، داخل قطاع العمال؛ حيث بدأت حياة نحو ألفي عامل تتغير، فقد أدى النشاط الصيني بينهم، إلى جانب عدة عوامل أخرى، إلى بداية ظهور الحركة العمالية فى اليمن المتوكلية، فتم تأسيس منظمة سرية بين عمال بناء الطرق فى المشاريع الصينية كانت نواة الحركة النقابية فى اليمن .

– حرصت الصين الشعبية على دَعْم العلاقات الثقافية مع المملكة المتوكلية اليمنية، فتم تبادل الزيارات بين المؤسسات الدينية والثقافية؛ حيث استعانت بكين برجال الدين الإسلامي لديها لتوثيق العلاقات مع صنعاء، كما استقبلت بكين عدداً من الطلاب اليمنيين للدراسة في جامعاتها ومعاهدها فى التخصصات المختلفة.

– أما عن موقف الشعب اليمني من تطوُّر العلاقات اليمنية الصينية، فقد ظهر تقبُّل الشعب اليمني لتلك العلاقات، خاصة مع سخاء الصين الواضح فى المساعدات وحرصها على تنفيذ معظم الاتفاقات والبروتوكولات التى تعهدت بها، ومن ثم ربطت علاقات قوية بين اليمنيين والبعثة الصينية، غير أن النفوذ الصيني لم يكن موضع ترحيب من قِبَلِ معظم أفراد العائلة المالكة الذين طالبوا من الإمام بضرورة اتخاذ خطوات جدية نحو منع التغلغل الشيوعي فى البلاد، لأنه سيؤدى فى النهاية إلى سقوط الإمامة فى اليمن.

– اهتمت القوى الإقليمية والدولية الفاعلة فى الشرق الأوسط بالنشاط الصيني داخل اليمن، وكانت الدول الغربية تراقب عن كَثَب مدى التطوير الذى شهده النشاط الشيوعي –السوفييتي الصيني– هناك، وكانت بريطانيا الدولة الغربية الأولي التى أثار

قلقها ذلك التطور بحكم موقعها فى عدن ومنطقة الجنوب اليمني؛ فقد رأت فيه اختراقًا شيوعيًا لمنطقة توليها اهتمامًا كبيرًا. ومن ثَمَّ وضعت العراقيل أمام النشاط الصيني فى اليمن، واستخدمت حركة الأحرار اليمنيين للضغط علي صنعاء للحد من هذا النشاط ؛ كما حاولت استخدام المساعدات الاقتصادية، كما حاولت التنسيق مع ايطاليا والولايات المتحدة فى هذا المضمار.

–اهتمت الولايات المتحدة أيضا بمتابعة النشاط الشيوعي –خاصة الصيني– في اليمن، فعرضت واشنطن على صنعاء عدداً من المساعدات الاقتصادية، كما حاولت العمل من خلال قنوات تمثل الاتجاهات العربية مثل الجامعة العربية، والجمهورية العربية المتحدة؛ ولذلك مع نهاية عام 1958 حاولت واشنطن الاستعانة بالقاهرة للحد من النشاط الصيني فى اليمن.

– اتسم الموقف المصري تجاه النشاط الصيني في اليمن بالتقلب؛ فرغم أن القاهرة كانت البوابة التى نفذت منها الصين الشعبية إلى المملكة المتوكلية اليمنية؛ إلا أن العلاقات سرعان ما تدهورت بين القاهرة وبكين خلال النصف الأول من عام 1959، ومن ثَمَّ انعكست علاقة القاهرة ببكين بالسلب على العلاقات اليمنية الصينية، خاصة بعد حَلّ اتحاد الدول العربية فى عام 1961. ومع ذلك حرصت بكين على عدم إظهار تأثرها بالتغير الذى حدث فى موقف الإمام تجاهها، لا على المستوى الرسمي، ولا فى الصحف التى تروج لها، ولذلك ظلت علاقات الإمام معها ودية ظاهريا حتى وفاته فى 19 سبتمبر 1962 ، واستمرت كذلك في الأيام القلائل التي تولى فيها البدر الإمامة. وعند قيام الثورة اليمنية 26 سبتمبر، سرعان ما اعترفت بها بكين في السادس من أكتوبر 1962.

المصادر والمراجع

أولا الوثائق

أ :الوثائق غير المنشورة

الوثائق العربية غير المنشورة

- محفظة 14 ، ملف 3/7/222
- محفظة 338 ، ملف 390
- محفظة 352 ، وملف 2/123/140
  ملف رقم 760/ 81/ 3
- محفظة 353 ، ملف ، ملف 2/81/760حـ1
  ملف 81/760/م
- محفظة 508، ملف 8/139/140جـ1
- محفظة 814 ، ملف 1/1/1
- محفظة 817 ، ملف 1140 / 139 / 1 جـ 5
- محفظة 1223، ملف 6/6/3
- محفظة 1285 ، ملف 4/1/3
- محفظة 1343, ملف 24/39/102حـ1
- محفظة 1445 ، ملف 59
  ملف 3/71/39
- محفظة صنعاء1، ملف 1/7/240جـ 2

الوثائق الأجنبية غير المنشورة

- F. O. , (371 / 114776) , Annual Reports From Taiz to F. O , 8 Feb. 1955.
- FO. (371 / 127022) , Annual Reports From Taiz to F. O. , 29 Jan. 1957 .
- FO. 371/132950, British Legation Ta'iz [Kemp] to FO, 24 January 1958.'
- FO. 371 / 140306 , Annual Reports From Taiz to F. O. , 19 Jan. 1959 .

- FO. 371 / 150552 , Annual Reports From Taiz to F. O. , 13 Jan. 1960
- FO. 371 / 160593 , Annual Reports From Taiz to F. O. , 23 Jan. 1961

بـ- الوثائق الأجنبية المنشورة

- Developments of the Quarter: comment and Chronology Middle East Journal, Vol. 12, No. 2 (Spring, 1958)
- Foreign Relations of the United States , (1955-1957) , Vol. XIII, .
- Foreign Relations of the United States, (1958-1960), Vol. XII. Near East region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula.
- Middle East Record ,Vol. 1, 1960
- ……., Vol. 2, 1961.
- Peking Review: Vol. 24, 1958
- ……: Vol. 25 , 1958
- ……: 1960, vol. 35, August 30 , 1960 .
- ……: Vol. 41, 1962
- The American charg'e d' Affaires to the Minister of Foreign Affairs of Yemen, 29. Jun . 1959 , No. 1 , in . U . S. T . I. A , Vol. 10.

ثانيا: الرسائل العلمية

- عبد القادر حمود عبد العزيز القحطاني: التطور السياسي فى اليمن (1948–1962)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1984.

- ماجدة السيد يوسف : المواقف المصرية تجاه حلف بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب جامعة المنصورة ، 2002.

ثالثا: المراجع العربية:

- إسماعيل صبري مقلد: الصراع الأمريكي – السوفيتي حول الشرق الأوسط , الادعاءات الإقليمية والدولية, ذات السلاسل للطبع والنشر والتوزيع، الكويت , 1986 .
- إليعازر بعيري : ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، القاهرة، سينا للنشر، 1990.
- أحمد جابر عفيف: الموسوعة اليمنية، جـ1، مؤسسة العفيف، صنعاء, 2002.
- أحمد عبيد بن دغر: اليمن تحت حكم الإمام احمد (1948 – 1962)، القاهرة ، مكتبة مدبولى، 2005 .
- جمال الدين الرمادي : الدول العربية ودورها السياسي فى العصر الحديث ، جـ 1 , القاهرة ،
- زيد محمد حجر وآخرون: القات في حياة اليمن واليمانيين، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1981 .
- زينب عيسى عبد الرحمن: العلاقات المصرية الصينية (1956 – 1970)، تاريخ المصريين، عدد 290، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2011.
- سلطان ناجي : التاريخ العسكري لليمن (1839 – 1967)، ط3، بيروت، دار العودة، 1975.
- السيد مصطفي سالم: تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيي)، ط 2، دار القومية للطباعة، القاهرة، 1971.

- صادق عبدة على : الحركات السياسية والاجتماعية فى اليمن (1918- 1967) ، بيروت, مؤسسة دار الكتاب الحديث ،1992.
- صلاح الدين المحرزي : الصمت الحائر وثورة اليمن ، د. ت ، بدون مكان ، 1998 .
- صلاح العقاد : المشرق العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1979.
- عبد القادر الخطري: حقيقة الثورة وأسرارها ، بدون مكان ، 1987.
- عبد الله باذيب: كتابات مختارة ، جـ2، لجنة تنسيق الكتاب اليمني ، عدن ، 1987.
- عبد الله جزيلان : التاريخ السري للثورة اليمنية ، ط3 , بيروت , منشورات العصر الحديث , 1987.
- عبد الله فارع عبده العزعزى: اليمن من الإمامة إلى الجمهورية ، المنتدى الجامعى للنشر والتوزيع، صنعاء، 2001.
- عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، جـ 1، جـ 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
- على عبد القوي الغفاري: الوحدة اليمنية ، صنعاء , مؤسسة الكتاب المدرسي، 1997.
- فاروق عثمان أباظة: بريطانية والحركة الوطنية فى الشطر الجنوبي من اليمن, دار المعارف، القاهرة، 1988.
- فتحى الديب : عبد الناصر وحركة التحرير اليمنى، دار المستقل العربي، القاهرة ،1990.
- فهمي هويدي: الإسلام في الصين، عدد 43 ، عالم المعرفة، الكويت، 1981.
- مجموعة من المؤلفين السوفيت: تاريخ اليمن المعاصر (1917 – 1982)، ترجمة محمد على البحر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

- محسن العينى: خمسون عامًا فى الرمال المتحرك، دار النهار، بيروت، 1999.
- محمد الشعيبي: عبد الناصر والفريق العمرى وحديث أوجاع نصف قرن (1945 – 1995) ، صنعاء ، 1996.
- محمد أحمد العشملي : التاريخ السياسي للدولة اليمنية (1838 – 2001) , القاهرة , مكتبة مدبولى , 2002.
- محمود عادل أحمد : ذكريات حرب اليمن , القاهرة , مكتبة مدبولى ، 1992 .
- الموسوعة العربية : المجلد الخامس ، التاريخ والجغرافية والآثار، أعلام ومشاهير.
- هاشم بهبهاني: سياسة الصين الخارجية فى العالم العربي (1955 – 1975)، ترجمة سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث، بيروت، 1984.
- والتر لاكور: الاتحاد السوفيتي فى الشرق الأوسط ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1959.

رابعا: المراجع الأجنبية

- Bin Hu Waidin, Mohamed Mousa Mohamed: China's Relations with Arabian and the Gulf (1949 – 1999) .
- Dawn Celeste Murphy: Rising Revisionist? ,China’s Relations with the Middle East and Sub-Saharan Africa in the post-Cold War Era, Columbia University, 2012.
- Harold Ingrams,: The Yemen Imams Rulers and Revolutions, John Murray, London,1963 .
- Heikal . H . Mohamed: Cutting The lion's Tail Suez, There Ough Egyptian Eyes , First Published , London , 1986 .

- Reinhard Schulze: A Modern history of the Islamic world, I. B. Tauris, London, 2002.
- Robin Bidwell: The Two Yemens , Longman , 1976 .
- Yitzhak Shichor: The Middle East In China's Foreign Policy 1949-1977, Cambridge University Press, Cambridge, 1979 .

خامساً: الأبحاث والمقالات

- محمد بن هويدن: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13 ، (شتاء 2007).
- Susan Lewandowski, (February 1979),"Review: An Autobiography, by K. M. Panikkar, K. Krishnamurthy", The Journal of Asian Studies 38 (2), p. 396–397.

سادساً: الصحف اليومية

جريدة الأهرام المصرية: العدد 25605 ، 13 يناير 1957 .
..... : عدد 26160 ، 5 يونيو 1955 .
جريدة الجمهورية اليمنية: عدد 14213، 30 سبتمبر 2008
فتاة الجزيرة: عدد 1009، 2 مايو 1959.
.....: عدد 1029، 22 مايو 1959.
.....: عدد 1040، 4 يونيو 1959
..... : عدد 1042, 6 يونيو 1959،
.....: عدد 1047، 12 يونيو 1959.
.....: عدد 1072، 13 يوليو 1959.
.....: عدد 1119، 6 سبتمبر 1959،.
.....: عدد 1125 ، 13 سبتمبر 1959.
.....: عدد 1131 ، 20 سبتمبر 1959

.....: عدد 1144، 5 أكتوبر 1959.
.....: عدد 1146، 8 أكتوبر 1959.
.....: عدد 1147، 9 أكتوبر 1959.
.....: عدد 1157، 19 أكتوبر 1959.
.....: عدد 1168، 2 نوفمبر 1959.
.....: عدد 1174، 9 نوفمبر 1959.
.....: عدد 1182، 19 نوفمبر 1959.
.....: عدد 1186، 23 نوفمبر 1959.
.....: عدد 1187، 24 نوفمبر 1959
.....: عدد 1198، 7 ديسمبر 1959.
.....: عدد 1246، 1 فبراير 1960.
.....: عدد 1416، 25 أغسطس 1960
.....: عدد 1418، 27 أغسطس 1960.
.....: عدد 1431، 11 سبتمبر 1960.
.....: عدد 1461، 6 أكتوبر 1960
.....: عدد 1492، 21 نوفمبر 1960
.....: عدد 1515 ، 2 ديسمبر 1960.
.....: عدد 1528 ، 2 يناير 1961.
.....: عدد 1650، 13 يونيو 1961،
.....: عدد 1659 ، 22 يونيو 1961
.....: عدد 1757 ، 11 أكتوبر 1961.
.....: عدد 1777، 6 نوفمبر 1961
.....: عدد 1788، 19 نوفمبر 1961.
.....: عدد 1837، 7 يناير 1962.
.....: عدد 2013، 17 أغسطس 1962.
..... : عدد 2056، 6 أكتوبر 1962.
.....: عدد 2120، 18 ديسمبر 1962.

– سابعا : مواقع على شبكة المعلومات الدولية

–http://www.sabanews.net/ar/news354214.htm
–
http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/ziliao_665539/wjrw_665549/
lrfbzjbzzl_665553/t222806.shtml
–http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-07/28/content_631562.htm
–https://en.wikipedia.org/wiki/G._Frederick_Reinhardt